A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.67
13 December 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد عابدون (نائب الرئيس)	(السودان)
ثم :	السيد هيرست (نائب الرئيس)	(أنتيغوا وبربودا)

- برنامج العمل المؤقت

- قضية فلسطين [٣٩] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الامين العام

(ج) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64487/A ٢٦٦٨ض(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

برنامج العمل المؤقت

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الوفود ببرنامج العمل المؤقت للجزء الأخير من الاسبوع الحالي والجزء الاول من الاسبوع القادم .

بعد ظهر يوم الجمعة ١ كانون الاول/ديسمبر ستبت الجمعية العامة في مشاريع القرارات الثلاثة بشأن البند ٣٧ من جدول الاعمال "الحالة في الشرق الاوسط" .

وفي صباح يوم الإثنين ٤ كانون الاول/ديسمبر ستنظر الجمعية العامة في تقارير اللجنة السادسة . وستبدأ في نفس اليوم النظر في البند ١٨ من جدول الاعمال "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" . وتتناول الجمعية العامة تقارير اللجنة الرابعة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٥ كانون الاول/ديسمبر .

وفي صباح يوم الاربعاء ، ٦ كانون الاول/ديسمبر ستنظر الجمعية العامة في البند ٣٦ من جدول الاعمال "حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتثال الفوري للحكم" . وفي نفس اليوم ، وفي إطار البند ٣٩ من جدول الاعمال "قضية فلسطين" ، ستبت الجمعية العامة في مشاريع القرارات المتعلقة بهذه القضية .

وآمل أن أقوم غدا بإبلاغ الوفود ببقية برنامج عملنا .

البند ٣٩ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/44/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/44/731)

(ج) مشاريع القرارات (A/44/L.43 الى A/44/L.45)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقترح أن تقفل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند غدا الساعة ١٢/٠٠ ظهرا . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثلة السنغال التي ستتكلم بوصفها رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

السيدة ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي الشرف الكبير والسرور البالغ لي أن أتكلم مرة أخرى في الجمعية العامة ، بوصفي رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لكي أعرض البند الهام جدا "قضية فلسطين" .

لقد أدرج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة منذ ١٥ عاما بناء على طلب ٥٦ بلدا من بينها بلدي ، السنغال ، فقد رأت تلك البلدان أن من الأهمية الأساسية أن تتناول الجمعية العامة مسألة وضع شعب فلسطين ومصيره ، الذي تم تجاهله لمدة تزيد على ٣٥ عاما ، رغم أن الجمعية العامة ذاتها ومجلس الأمن وأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة كان عليها أن تتناول الآثار والتفرعات العنيفة لتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٧ ، وحرمانهم من حقهم الأساسي وغير القابل للتصرف في الوجود باعتبارهم شعبا .

إن الجمعية العامة ، بموافقتها على إدراج هذا البند على جدول أعمالها ، لم تعترف فحسب بمسؤوليتها التاريخية والسياسية والقانونية فيما يتعلق بقضية فلسطين ، ولكنها أيضا أتاحت محفلا دوليا لهذا الشعب الذي سُلب من حقوقه لكي يعلن فيه وجوده ويعرب عن تطلعاته الوطنية ويناضل من أجل الاعتراف بحقه في تقرير المصير والاشتراك على قدم المساواة من خلال ممثليه في مداولات المجتمع الدولي . وبإنشاء اللجنة

المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بعد ذلك ، تكون الجمعية العامة قد أقامت أيضا الآلية المؤسسية اللازمة لتوجيه العمل والجهود الدولية صوب التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية يقوم على إعمال الحقوق الفلسطينية .

ولقد صوتت بعض البلدان ضد القرارات التي غيرت بها الجمعية العامة تغييرا أساسيا ليس فقط النهج الدولية الخاصة بمعالجة هذه القضية ، بل أيضا التصورات والآراء ، على كل المستويات الحكومية وغير الحكومية ، التي تستند اليها السياسة ويقوم عليها العمل . وفي السنوات التي تخللت تلك الفترة حدثت أمور كثيرة وأصبحت الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي تعترف بالحكمة الكامنة وراء ذلك النهج الذي وضع منذ ١٥ عاما مضت . والدليل على ذلك أن القرار ١٧٦/٤٣ الذي حددت فيه الجمعية العامة المبادئ اللازمة لإحلال السلم الشامل في الشرق الأوسط قد اتخذ بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت . وفي بداية الدورة الحالية ، اتخذ أيضا القرار ٣/٤٤ بأغلبية ١٤٠ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت الذي تطالب فيه الجمعية العامة بوضع نهاية للسياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وباتخاذ تدابير دولية لحماية الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال .

وقد دلل الشعب الفلسطيني من خلال انتفاضته الشجاعة المستمرة منذ قرابة عامين الآن دلالة قاطعة على إرادته الراسخة في البقاء وإثبات وجوده باعتباره شعبا توحده الأهداف المشتركة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أنشأها بنفسه . والانتفاضة ليست مجرد ثورة ، ولكنها أيضا تعبير عن الدولة الوطنية التي يجري بناؤها والتي مافتئ هذا الشعب يبدي الاستعداد دوما لبذل أعظم التضحيات في سبيلها .

وأدت الانتفاضة والتطورات الرئيسية الأخرى ، وخصوصا إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة الجزائر العاصمة

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والبيان التاريخي الذي أعلنه الرئيس ياسر عرفات خلال انعقاد الجمعية العامة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الى توليد تأييد دولي ضخم بشكل لم يسبق له مثيل . بل إن الكثيرين من الذين كانوا يترددون في تأييدها فيما مضى أخذوا ينضمون الآن الى توافق الآراء الدولي المتعاظم وأخذوا يطالبون بالإعمال الفعال لحق الفلسطينيين في تقرير المصير والسيادة .

وحظي إعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية باعتراف أكثر من ١١٠ بلدان حتى الآن . ولقيت مبادرة السلم الفلسطينية التأييد من مؤتمر القمة العربي الاستثنائي المعقود في الدار البيضاء في حزيران/يونيه ١٩٨٩ واجتماع قمة مدريد لأعضاء المجموعة الاوروبية في حزيران/يونيه ١٩٨٩ أيضا . كما أن الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وحركة بلدان عدم الانحياز قد أعلنت جميعها الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة ودعمها لها .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ولهذا خلال السنة المنصرمة اكتسبت مسألة إعمال وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف الأهمية التي حاولت الجمعية دون كلل إعطاءها لها منذ خمس عشرة سنة . وجميع من يهتمون بإخلاص بالنهوض بتسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين يسلمون الآن بأن الشعب الفلسطيني وممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، في نفس مركز المعادلة المتعلقة بكيفية إحلال السلم في المنطقة وينبغي أن يشاركوا على قدم المساواة في أي جهد يرمي إلى بدء عملية التفاوض . وإن بدء حوار مضموني بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية والجهود التي بذلتها بعد ذلك عدة أطراف لجمع الأطراف المعنية كانت خطوات هامة في هذا الاتجاه رغم أن من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لإحراز التقدم .

وتعرب لجنتنا عن الأسف الشديد لأن حكومة اسرائيل لم ترد حتى الآن على نحو ايجابي على مبادرة السلام الفلسطينية وإنها لا تزال ترفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وبالنيابة عن اللجنة ، أود أن أحث ، من هذه المنصة ، زعماء اسرائيل على الارتقاء إلى مستوى الفرصة التاريخية التي تتيحها التطورات الأخيرة والمناخ الدولي المواتي وأن ينضموا إلى توافق الآراء الدولي على كيفية حل هذا الصراع . لقد أريقت دماء كثيرة ، والكثيرون جدا من الناس - الرجال منهم والنساء والأطفال - كان عليهم أن يقاسوا من حياة البؤس والمهانة واليأس . والاحتلال العسكري والقمع المسلح إهانة لكرامة الإنسان ليس فحسب بالنسبة للضحايا ، ولكن أيضا بالنسبة للقائمين بالاحتلال . هل تود اسرائيل حقا أن يشب جيلها الجديد وقد اعتاد على الأعمال الوحشية وغير الإنسانية التي تتطلبها إدامة الاحتلال وقبل هذه الأعمال ؟

ومع ذلك ، توجد قطاعات عديدة من الرأي العام الاسرائيلي ، كما اتضح للجنتنا في عملها أثناء السنة الماضية ، تسبق كثيرا حكومتها في هذا الشأن . وحدثت زيادة كبيرة في مشاركة المنظمات غير الحكومية الاسرائيلية والأفراد الاسرائيليين ،

بما فيهم شخصيات معروفة من الاتجاه السائد في السياسة الاسرائيلية ، في ندوات واجتماعات منظمات غير حكومية نظمتها اللجنة . ويمكن أن يقال نفس الشيء عن المنظمات اليهودية في أمريكا الشمالية وفي أوروبا الغربية . وإن موضوع "شعبان ، ودولتان" تناولته بطريقة ملموسة في مناقشة شاركت فيها مجموعة من المتناقشين شخصيتان فلسطينيتان مرموقتان وشخصيتان اسرائيليتان في المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية في فيينا تحت رعاية لجنتنا في آب/أغسطس الماضي . وقد أشار المشاركون الاسرائيليون إلى كيفية تشابك مصيري الاسرائيليين والفلسطينيين تشابكا لا ينفصم وكيفية بدء المفاهيم في اسرائيل في التغير . وعلى سبيل المثال ، إن فريقا من كبار الباحثين ، بما فيهم جنرالات متقاعدون وأكاديميون ، قد أعد دراسة لمعهد جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب ، وهو مجموعة التفكير الرئيسية في اسرائيل ، قارن فيها جميع الاختيارات وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن الحل الذي يقوم على دولتين أفضل خيار من منظور احتياجات اسرائيل الأمنية والاقتصادية الاساسية . وقد ذكر أيضا أن غالبية كبار ضباط الاحتياط في قوات الدفاع الاسرائيلية يعتقدون أن أمن اسرائيل لم يعد يعتمد على التمسك بالأراضي المحتلة وأنه من اللازم ايجاد حل سياسي . وهناك قطاعات أخرى في الرأي العام الاسرائيلي تتحرك في هذا الاتجاه .

وتعددت الانشطة المشتركة خلال السنة المنصرمة بين الفلسطينيين ، بما فيهم ممثلون من منظمة التحرير الفلسطينية ، والاسرائيليين . وجرت "زيارات ودية" قام بها اسرائيليون ، بما فيهم أعضاء في الكنيست ، لقرى في الأراضي المحتلة ، وأيضا بذل أنصار السلام الاسرائيليون جهودا لاختراق الحصار وحظر التجول في عدة مناطق من أجل تقديم الدعم والمساعدة . وقد انعقدت مؤتمرات شارك فيها السياسيون كما شاركت فيها شخصيات من الطرفين لمناقشة مشاكلهم وخلافاتهم ولايجاد طرق حلها في القدس ذاتها ، وكذلك في براغ وباريس ولاهاي واوكسفورد وفي جامعة كولومبيا في نيويورك . وتفخر لجنتنا بأن تتمكن من الإسهام في هذا الحوار المتنامي من خلال برنامجها الخاص

بالندوات ومؤتمرات المنظمات غير الحكومية . وقد شعرت اللجنة بكثير من التشجيع بسبب جدية جميع المشاركين وتصميمهم الذي لا يتزعزع على مواصلة السير على هذا الطريق .

ويبين تكثيف الاتصالات بين الجانبين على مستويات عديدة مختلفة ، بصرف النظر عن الموقف المتشدد الذي لا تزال الحكومة الاسرائيلية تتخذه ، تبيانا جليا إننا قد وصلنا إلى نقطة لا رجعة فيها في تاريخ هذا الصراع وأنه من الممكن حقا بدء عملية تفاوضية ، إذا أمكن السلطات الاسرائيلية في النهاية أن تبدي الارادة السياسية اللازمة وأن تقلع عن ايديولوجياتها المتطرفة القائمة على الاستبعاد لصالح السلم مع تحقيق العدالة وضمانات الأمن المناسبة للجميع .

وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الذي يتناول عملها أثناء السنة المنصرمة سيعرضه مقررنا السفير بورغ أوليفيه ، ممثل مالطة ، ولهذا لن أتناوله بالتفصيل . إلا أنني أود أن أؤكد على الشواغل الرئيسية والأهداف الأساسية للجنة في تنفيذ الولاية التي أسندتها اليها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين .

أولا قبل كل شيء ، تشعر اللجنة بالانزعاج والقلق إزاء تكثيف اسرائيل المستمر ، وهي الدولة القائمة بالاحتلال لقمعها الوحشي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وخصوصا ذلك الموجه بصورة متزايدة إلى الأطفال . ولا يزال عدد الاصابات يتزايد ، حتى بلغ ٧٨٢ من القتلى الفلسطينيين بأيدي قوات الاحتلال في نهاية تشرين الأول/اكتوبر . ولقد أكدت في رسالتي إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن وفي بياناتي أمام مجلس الأمن والجمعية العامة ، بالنيابة عن اللجنة على الضرورة الملحة لتحقيق احترام اسرائيل لالتزاماتها بوصفها دولة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وكذلك تعزيز اعتماد جميع الاجراءات الصحيحة من أجل حماية المدنيين الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال وتقديم المساعدة الغوثية . وللأسف أنه رغم

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

العمل الباسل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وكثير من المنظمات غير الحكومية وغيرها في هذا الميدان ، لم يتمكن المجتمع الدولي حتى الآن من اتخاذ التدابير المطلوبة في هذا السياق . ومما يثير القلق بصفة خاصة ، في رأينا ، الحقيقة التي مفادها أن هذه الأطراف المتعاقدة العليا في اتفاقية جنيف ، وهي الأطراف التي يمكنها أن تفرض على اسرائيل الالتزام بأحكامها ، لم تستخدم حتى الآن نفوذها في هذا المجال بطريقة فعالة .

بيد أنه في حين أن هناك حاجة ملحّة إلى الحماية والمساعدة فإنهما لا تمثلان بالطبع هدفين في حد ذاتهما . إن الاحتلال العسكري وآثاره المأساوية كلها يرفضها العالم باعتبارها انتهاكا لمبادئ العلاقات الدولية ، وينبغي وضع حد له . وإن مجلس الأمن ، بوصفه جهاز الأمم المتحدة المكلف بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، عليه أن يشرع في عملية سلام في المنطقة ويشرف عليها . وإننا نرى أنه من واجب الأمم المتحدة ومن مسؤوليتها ، اليوم أكثر من أي وقت مضى ، أن تعزز فرص إحلال السلم وإقرار التعايش بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي . وبالتالي ، فإن اللجنة ضاعفت جهودها لتشجيع عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الأوسط عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ . ولا يزال ذلك المؤتمر الإطار المقبول على أوسع نطاق لإحلال سلام شامل وعادل ودائم يقوم على الاعتراف بحقوق جميع الأطراف وتطلعاتها . وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقدير اللجنة لأمين عام الأمم المتحدة لجهوده المتواصلة ، مؤكدة له مرة أخرى تعاونها الكامل معه وتأييدها له بلا تحفظ في أية مساع أخرى من أجل تسهيل عقد المؤتمر .

وختاما ، ترى اللجنة أن الوقت قد حان لتتصدى الأمم المتحدة بصورة ملموسة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمقبلة للشعب الفلسطيني ، ولأن تقدم كل المساعدة اللازمة له للنهوض بالتنمية الذاتية للأراضي الفلسطينية المحتلة تمهيدا للاستقلال . ومن ثم تدعو اللجنة من جديد منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، إلى مواصلة مساعدتها وزيادتها بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية .

إن مجرد شجاعة أطفال الانتفاضة ، الذين لا يخشون مواجهة بنادق الجنود بالحجارة ، هي مصدر إلهام لنا جميعا . ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه ينبغي من أجلهم ومن أجل أطفال اسرائيل - ومن أجل أطفالنا جميعا - ألا نفشل في نهاية

المطاف ، حتى يتمكنوا في نهاية الامر ، من العيش في العالم الاكثر سلاما والاكثر عدلا الذي تدعو اليه اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة في تشرين الثاني/ نوفمبر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لمقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الذي سيتولى عرض تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/44/35 .

السيد بورغ أوليفييه (مالطة) مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لشرف لي أن أعرض على الجمعية العامة تقرير ١٩٨٩ (A/44/35) للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

في ١٩٨٩ ، ومثلما فعلت في السنوات الماضية ، اضطلعت اللجنة بتفان بولايتها على أساس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة . واستمرت في استعراض الاوضاع المتعلقة بقضية فلسطيني وبذل كل جهد ممكن لتعزيز فرص تنفيذ توصياتها بممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف . كما استمرت في إعطاء الاولوية القصوى للعقد المبكر للمؤتمر الدولي للسلم المعني بالشرق الاوسط عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ .

وفي الفصل الاول من التقرير أكدت اللجنة قلقها إزاء التدهور الخطير للحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، والحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير تكفل سلامة وحماية الشعب الفلسطيني وتكثيف الجهود لتعزيز فرص التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية . إن اللجنة أكدت أيضا تأييدها للانتفاضة ولإعلان قيام دولة فلسطينية ولمبادرة السلام الفلسطينية ، وطلبت إلى مجلس الامن اتخاذ اجراءات فورية لعقد المؤتمر الدولي .

(السيد بورغ أوليفييه ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ويتضمن الفصلان الثاني والثالث الاجرائيان تلخيصا لولايات اللجنة وشعبة الحقوق الفلسطينية وادارة شؤون الإعلام ، وترد بهما معلومات عن تنظيم عمل اللجنة .

ويرد في الفصل الرابع من التقرير وصف للاجراءات التي اتخذتها اللجنة في ١٩٨٩ . وفي الجزء ألف (١) ، تستعرض اللجنة الحالة وتعرب عن انزعاجها إزاء التدهور الخطير للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لزيادة لجوء اسرائيل إلى القوة المسلحة بغية قمع الانتفاضة الشعبية التي بدأت في مستهل كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ضد استمرار الاحتلال ، والضم التدريجي للأراضي الفلسطينية المحتلة ، وضد سياسات اسرائيل وممارساتها التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني . وتابعت اللجنة الحالة بصورة متواصلة من خلال وسائط الإعلام وتقارير أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وكذلك تقارير المنظمات غير الحكومية وتقارير الخبراء على أساس فردي ، وتقارير الحكومات ومصادر أخرى ، وكما ذكرت الرئيسة من قبل ، فمنذ بداية الانتفاضة وحتى ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ، إن العدد الاجمالي للفلسطينيين الذين قتلوا برصاص القوات المسلحة الاسرائيلية أو نتيجة للضرب أو لاستنشاق الغاز المسيل للدموع أو لأسباب أخرى تتعلق بأعمال للقوات العسكرية الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين قد بلغ ٧٨٣ . وتعرب اللجنة عن انزعاجها إزاء ما يبدو أنه استهداف متعمد للأطفال - الذين يمثلون ٢٠ في المائة على الأقل من القتلى ونسبة مذهلة تتمثل في ٤٦ في المائة من القتلى في آب/أغسطس الماضي . وفضلا عن ذلك إن الآلاف من الفلسطينيين قد أصابهم الجنود الاسرائيليون بجراح .

وفي هذا الجزء ، تحيط اللجنة علما أيضا بقلق بالغ بالاجراءات الأخرى التي تتخذها السلطات الاسرائيلية مثل الاعتقال الجماعي والاحتجاز الاداري دون تهمة أو محاكمة ، وعمليات الطرد ، وحظر المنظمات الشعبية في محاولة للقضاء على قيادة الانتفاضة .

ويشير الجزء ألف ٢ إلى الرسائل الموجهة من اللجنة إلى الامين العام ورئيس مجلس الامن مسترعية الانتباه إلى حوادث محددة لها خطورة خاصة . وحيث أن هذه الرسائل قد عممت باعتبارها وثائق للجمعية العامة ومجلس الامن ، فلم يرد تلخيص لها هنا حتى يكون التقرير أكثر ايجازا . وبدلا من ذلك ، فقد ضمنت جميع رموز الوثائق لتسهيل الرجوع اليها .

وبالإضافة إلى ذلك ، إن اللجنة تابعت متابعة دقيقة أنشطة مجلس الامن المتعلقة بولاية اللجنة ، وشاركت في مناقشات المجلس كلما كان ذلك ضروريا كما يرد الذكر في الجزء ألف ٢ (ب) .

واجتمع مجلس الامن بناء على طلب رئيس المجموعة العربية في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ لدراسة الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ـ وخاصة طرد الفلسطينيين المدنيين . وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ اتخذ مجلس الامن القرار ٦٣٦ (١٩٨٩) بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت .

وبهذا القرار ، فإن المجلس ، ضمن جملة أمور ، يأسف أسفا عميقا لقيام اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، بترحيل المدنيين الفلسطينيين ويطالب اسرائيل بكفالة العودة السالمة والفورية لأولئك المرحلين وبالكف فورا عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين آخرين .

وفي ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، بناء على طلب رئيس مجموعة الدول العربية ، اجتمع مجلس الامن مرة أخرى لبحث الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة ترحيل المدنيين الفلسطينيين . وفي ٣٠ آب/اغسطس اتخذ مجلس الامن القرار ٦٤١ (١٩٨٩) بأغلبية ١٤ صوتا مع امتناع عضو عن التصويت . وبهذا القرار ندد مجلس الامن باستمرار اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في ترحيل المدنيين الفلسطينيين وطالب اسرائيل بكفالة عودتهم السالمة والفورية والكف عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين آخرين . وأكد القرار من جديد أن اتفاقية جنيف المتصلة بحماية المدنيين وقت الحرب ، الصادرة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، تنطبق على الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .

كما عقد المجلس جلسات في شباط/فبراير ، وحزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ للنظر في الحالة السائدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وبالنظر الى التصويت السلبي لعضو دائم لم يتمكن المجلس رغم ذلك من التصرف في هذه المناسبات .

ويتناول الجزء ألف ٢ (ج) الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة . لقد نظرت الجمعية في قضية فلسطين في الفترة من ١٣ الى ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ في مكتب الامم المتحدة في جنيف . وفي ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ استمعت الجمعية العامة الى بيان تاريخي ألقاه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وفي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الامريكية قرارها بفتح حوار موضوعي مع منظمة التحرير الفلسطينية . ورحبت بهذا التطور الايجابي جميع الدول المشتركة في مداولات الجمعية العامة . واتخذت الجمعية خمسة قرارات بشأن قضية فلسطين - وهي القرارات ١٧٥/٤٣ ألف وباء وجيم ، و ١٧٦/٤٣ و ١٧٧/٤٣ - وبالنظر الى

أهمية البند قررت الجمعية أن تحتفظ به في جدول أعمال دورتها الثالثة والاربعين . وفي حقيقة الامر استأنفت الجمعية نظرها في قضية فلسطين في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وقد اتخذ القرار ٢٣٣/٤٣ في دورتها المستأنفة . وطلبت من مجلس الامن أن يوفر التدابير اللازمة لحماية الفلسطينيين تحت الاحتلال .

وكما ذكرت بالفعل ، واصلت اللجنة في عام ١٩٨٩ إيلاء الاولوية العليا لتشجيع عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط المقترح وفقا لقرار الجمعية ١٧٦/٤٣ . وجهود اللجنة في هذا الصدد واردة بالتفصيل في الجزء ألف ٣ من الفصل الرابع . وتعرب اللجنة عن التقدير للتأييد الذي قدمه المجتمع الدولي للمؤتمر وتلحظ أن جهود الامين العام في هذا الصدد لا تزال غير حاسمة .

وتعرب اللجنة عن الرأي في استمرار الانتفاضة وتكثيف اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، للتدابير القمعية قد خلقا حالة حرجة تجعل من الحتمي التقدم صوب ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين ، لب الصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط . وفي نفس الوقت ، أوجدت الاحداث الحاصلة أثناء السنة زخما دوليا جديدا صوب التسوية التفاوضية تحت رعاية الامم المتحدة . ولهذا فقد واصلت اللجنة التأكيد على الحاجة الملحّة لأن ينتهز مجلس الامن والاطراف المعنية مباشرة هذه الفرصة لاتخاذ اجراء ايجابي صوب عقد المؤتمر .

وتضم بقية هذا الجزء قائمة بالمؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تم تمثيل اللجنة فيها ، بسبب صلتها الخاصة بعملها ، وقائمة بالوثائق المتصلة بالعمل الذي اضطلعت به بشأن قضية فلسطين هيئات الامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية . وتدلل الوثائق على كثافة القلق الدولي فيما يتصل بالحالة الراهنة والتأييد المقدم لتوصيات اللجنة الرامية الى تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين .

والجزء باء ١ يصف الانشطة التي نظمتها اللجنة في جهدها المستمر الرامي الى توسيع اتصالاتها بالمنظمات غير الحكومية والتعاون معها في إسهامها صوب زيادة الوعي

الدولي بالحقائق المتصلة بقضية فلسطين . وقد عقدت ثلاث ندوات اقليمية للمنظمات غير الحكومية في افريقيا وأمريكا الشمالية وأوروبا ، كما عقد اجتماع دولي لتلك المنظمات في فيينا . وعقد أيضا اجتماعان تحضيريان . وقد حضر الاجتماعات عدد من المنظمات غير الحكومية أكبر مما كان عليه في السنوات السابقة وضمت عدة منظمات من الاراضي المحتلة واسرائيل نفسها .

وتلحظ اللجنة أن مختلف الاعلانات التي اتخذت في تلك الاجتماعات تؤيد مبادرة السلم الفلسطينية واعلان قيام دولة فلسطين . وقد طالبت حكومتي الولايات المتحدة واسرائيل بقبول مبادرة السلم الفلسطينية وبالموافقة على عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الاوسط ، وفقا للقرار ١٧٦/٤٢ . ورحبت الاجتماعات أيضا بفتح الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وكما أشير في الجزء باء ٢ ، عقدت ندوات في افريقيا وأمريكا الشمالية . وفي الاستنتاجات والتوصيات التي اتخذت في هذه الندوات ، أعرب المشاركون عن اقتناعهم بأن التطورات الاخيرة فيما يتصل بالصراع العربي الاسرائيلي ولبه ، قضية فلسطين ، قد خلقت زخما جديدا لتحقيق الحل على أساس قرارات الامم المتحدة وفي اطارها وأيدوا تأييدا تاما القرار ١٧٦/٤٢ ، باعتباره أساسا لتحقيق السلم الشامل . وقد تم حث الولايات المتحدة على الاستمرار في اتصالاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية وتوسيع النطاق السياسي للحوار .

والجزء باء ٣ ، يضم معلومات عن أنشطة شعبة حقوق الفلسطينيين في ميدان الدراسات والبحث وجمع المعلومات ، والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

ويسرد الفصل الخامس من التقرير تفصيلا لانشطة ادارة شؤون الاعلام التي واصلت برنامجها الاعلامي عن قضية فلسطين بغية موالاة نشر ما يتعلق بالقضية من معلومات

دقيقة وموضوعية وشاملة على الصعيد العالمي . ويتضمن البرنامج الاعلامي نشر النشرات الصحفية والمنشورات والمواد السمعية البصرية ، وتنظيم بعثات اخبارية لتقصي الحقائق واللقاءات الاقليمية والوطنية للصحفيين .

وتوصيات اللجنة الواردة في الفصل السادس قد صيغت مع مراعات التطورات الحاصلة منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة . ويلخص الفصل الاحداث الهامة الحاصلة في العام الماضي ـ السنة الثانية للانتفاضة ـ وخاصة اعلان دولة فلسطين المستقلة ، ومبادرة السلم الفلسطينية والتدهور المتزايد في الحالة السائدة في الاراضي المحتلة . ويؤكد على الواجب الاخلاقي الواقع على عاتق الامم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة لمضاعفة جهودهما لتحقيق التسوية وكفالة سلامة وحماية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال . وتؤكد اللجنة من جديد توصياتها الاصلية التي أرفقت مرة أخرى بالتقرير ، وتطالب مجلس الامن بأن يتصرف بناء عليها . كما تؤكد من جديد سلامة الاعلان وبرنامج العمل اللذين اتخذا في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في عام ١٩٨٣ وتكرر أن الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني واحقاقها وممارستها شروط لا غنى عنها لحل قضية فلسطين وأن اجلاء اسرائيل عن الاراضي المحتلة شرط لا بد منه لممارسة هذه الحقوق .

وتؤكد اللجنة من جديد التوافق الدولي في الرأي على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني وأن مشاركتها ، على قدم المساواة ، أمر لا غنى عنه في أي جهود ومداولات رامية الى اقرار السلم . وترحب بإعلان الاستقلال الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الذي يتمشى مع قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، وتعتبر أن الدولة الفلسطينية ينبغي أن تمنح مكانها الصحيح في اطار المجتمع الدولي والامم المتحدة .

وتدعو اللجنة أيضا اسرائيل الى عكس اتجاه موقفها والانضمام الى توافق الآراء الدولي . كما تدعو مجلس الأمن الى اتخاذ اجراء ايجابي في سبيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط استنادا الى الاطار والعناصر الواردة في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وتؤكد من جديد المبادئ المتعلقة بتحقيق سلم شامل والواردة في ذلك القرار .

كما توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة مرة أخرى من مجلس الأمن ، ولا سيما الأعضاء الدائمين ، النظر في اتخاذ التدابير المطلوبة لعقد المؤتمر ، بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية ، والنظر في اعطاء ضمانات باتخاذ تدابير أمنية وفقا للقرار ١٧٦/٤٣ . وتطلب من الجمعية العامة أيضا تجديد ولاية الأمين العام في هذا الشأن .

وتحتج اللجنة على تكثيف اسرائيل لأعمال القمع ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ، وتدعو الى اتخاذ الاجراءات الدولية الواجبة لتوفير الحماية لهم وتخفيف المعاناة عنهم . كما تدعو الى تقديم المساعدة اللازمة لتعزيز التنمية الذاتية للأرض الفلسطينية المحتلة ، استعدادا لنيل الاستقلال .

يتناول تقرير اللجنة ، الذي أوجزت توا عناصره الأساسية ، الفترة التي انقضت منذ انعقاد الدورة الماضية للجمعية العامة ، وقد تم استكماله قدر الإمكان لإعطاء صورة دقيقة للجمعية العامة عن الوضع الراهن .

وكما تعرف الجمعية العامة ، ففي بداية الدورة الحالية ، وبالنظر الى الطابع العاجل للتطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة ، إن بند جدول الأعمال المتعلق بقضية فلسطين قد نظر فيه على استعجال في وقت كانت فيه اللجنة تستكمل النظر في تقريرها الى الدورة الرابعة والاربعين . وفي ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ طلب ممثل ليبيا الدائم ، باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، أن تقوم الجمعية العامة فورا بالنظر بصفة خاصة في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ، نظرا الى خطورتها .

وفي اليوم التالي نظرت الجمعية في المسألة واتخذت القرار ٢/٤٤ بأغلبية ساحقة : ١٤٠ صوتا مؤيدا مقابل صوتين ، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت . في ذلك القرار - وعنوانه "انتفاضة الشعب الفلسطيني - تدين الجمعية العامة ما تنتهجه اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ؛ وتطالب اسرائيل بأن تمتثل بدقة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ؛ وتطلب الى جميع الأطراف المتعاقدة السامية أن تضمن احترام اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لهذه الاتفاقية في جميع الظروف ؛ وتشجب بقوة استمرار تجاهل اسرائيل لمقررات مجلس الأمن ذات الصلة ؛ وتؤكد من جديد أن احتلال اسرائيل للأرض الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٧ ، وللأراضي العربية المحتلة الأخرى ، بما فيها القدس ، لا يغير المركز القانوني لهذه الأراضي بأي شكل من الأشكال ؛ وتطلب الى مجلس الأمن أن ينظر بصفة عاجلة في الحالة ، بغية النظر في التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة ؛ وتدعو الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ووسائط الاتصال الجماهيري الى مواصلة وتعزيز دعمها للشعب الفلسطيني ؛ وتطلب الى الأمين العام أن ينظر في الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، بكل الوسائل المتاحة له ، وأن يقدم تقارير دورية عنها ، على أن يقدم هذه التقارير في أقرب وقت ممكن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين ، وفقا للقرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، والقرار ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

السيد القدومي (فلسطين) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أتقدم اليكم ، مرة أخرى ، بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيسا لهذه الجمعية الموقرة ، في دورتها الرابعة والاربعين ، فهذا دليل ثقة بحكمتكم وقدرتكم الفائقة على ادارة أعمال هذه الدورة وانجاحها .

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للدور البارز والبناء للأمم المتحدة ، ولجهود أمينها العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار في معالجة القضايا والنزاعات الدولية ، ودفع مسيرة الانسانية في طريق السلام والتقدم .

تعود الجمعية العامة اليوم لمناقشة قضية فلسطين كعادتها التي دأبت عليها منذ عشرات السنين . وفي نفس الوقت ، تدخل الانتفاضة الفلسطينية في هذه الأيام عامها الثالث ، مما يعطي لهذه المناقشة أبعادا جديدة ، في جهود الأمم المتحدة ومساعيها للبحث عن تسوية سياسية عاجلة تستجيب لطموحات الشعب الفلسطيني الوطنية ، وتحقق السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط .

لقد أشار السيد الأمين العام في تقريره المؤرخ في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحالي الى ذلك عندما ذكر أن :

"رسالة الانتفاضة واضحة وصريحة ، وهي أن الاحتلال الاسرائيلي ... سيظل مرفوضا ، وان الشعب الفلسطيني سيظل مصرا على ممارسة حقوقه السياسية المشروعة بما فيها تقرير المصير" . (A/44/737 ، الفقرة ٣٦)

لقد أثبتت الانتفاضة الفلسطينية استحالة استمرار الاحتلال الاسرائيلي ، واستمرار الوضع الراهن في المنطقة ، كما أثبتت اصرار الشعب الفلسطيني على التمسك بحقوقه وشخصيته الوطنية ، لقد اعترف العالم بهذه الحقيقة باعتبارها أساسا لا يمكن تجاوزه لاحلال السلام في المنطقة . وقد عبرت الأسرة الدولية عن هذه القناعة من خلال قرارها الاجماعي الذي اتخذته في دورتها الثالثة والاربعين المنعقدة في جنيف في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي ، مرحبة بالمبادرة السلمية الفلسطينية التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في نفس العام كأساس صالح لتسوية سياسية عادلة .

ولا شك في أن قراركم بنقل مناقشة بند فلسطين من نيويورك إلى جنيف ، في مثل هذه الايام من العام الماضي ، كان حدثا ذا مغزى سياسي كبير ، لأنه يعبر عن تأييد دولي شامل للموقف الفلسطيني واستجابته لرغبة المجموعة الدولية .

كما رحبت الجمعية العامة بإعلان الاستقلال الفلسطيني .

إن ما نشاهده من تأييد دولي واسع لمبادرة السلام الفلسطينية ، الذي تجلى في موقف أوروبي ايجابي متقدم ، من خلال بيان دول السوق المشتركة في مدريد ، وبيان قمة بوخارست للدول الاشتراكية ، وقمة عدم الانحياز الاخيرة في بلغراد ، اضافة إلى الدعم الافريقي والاسلامي في الأساس والتبني العربي الكامل لها في قمة الدار البيضاء ، وكذلك مواقف العديد من الدول الصديقة كالصين واليابان والنمسا والدول الاسكندنافية وغيرها من دول العالم ، إنما يدلل على الانسجام الكامل بين مضمون المبادرة الفلسطينية والمواقف الدولية . وفي المقابل ، تستمر اسرائيل في رفضها لكل الجهود والمساعي السلمية الفلسطينية والدولية ، وتواصل سياستها القمعية والارهابية ضد شعبنا في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

فهي ما زالت تشدد قبضتها الحديدية على شعبنا المكافح ، ولم تترك قوات الاحتلال وسيلة من وسائل القمع الا واستخدمتها ، فقامت بهدم مئات المنازل ، وأبعدت عشرات المواطنين ، وزجت بعشرات الآلاف منهم في السجون ومعسكرات الاعتقال ، ومارست ضدهم أبشع أنواع التعذيب والتنكيل ، حيث استخدم الجنود الاسرائيليون ذخيرتهم الحية ورصاصهم المطاطي والبلاستيكي لقتل المئات من المواطنين الفلسطينيين العزل من السلاح من بين الرجال والنساء والاطفال . لم تقف الممارسات الاسرائيلية عند هذا الحد ، بل امتدت إلى ممارسة النهب والسرقة ومصادرة محتويات المنازل والمتاجر ، كما تم في مدينة بيت ساحور التي تعيش في كنف مسقط رأس السيد المسيح ، رسول السلام والمحبة . وقد عمدت اسرائيل إلى عرقلة الحياة بكل أوجهها ، فأقفلت المدارس والمعاهد والجامعات وفرضت حصارا اقتصاديا شاملا على المناطق الفلسطينية المحتلة فمنعت وصول المساعدات المادية والتموينية من الوصول إلى القرى والمدن المحاصرة ، وفرضت

الغرامات الباهظة حتى على الأطفال والنساء وقيدت حركة السكان الفلسطينيين وشلت حرية الصحافة والثقافة ، وقد وصل بها الحد إلى مهاجمة المستشفيات والاعتداء على الجرحى والمصابين .

ان هذه الممارسات الاسرائيلية محاولة يائسة لانهاء الانتفاضة وادامة الاحتلال ، واعاقة مسيرة السلام . لقد أدانت الأمم المتحدة والرأي العام العالمي مرارا هذه الممارسات العنصرية التي تذكرنا بالممارسات النازية التي استعملت ضد اليهود أنفسهم ، وبما يقوم به نظام بريتوريا العنصري في جنوب افريقيا ، ورغم ذلك فان انتفاضة شعبنا مستمرة ، وعلى اسرائيل أن تدرك أنها لن تستطيع اخمادها مهما استخدمت من وسائل ارهابية ، وأساليب فاشية ، لأن شعبنا الفلسطيني مصر على دفع ثمن حريته واستقلاله مهما بلغت التضحيات ، وسيستمر في كفاحه الوطني العادل حتى النصر .

لقد اثبتت اسرائيل من خلال ممارساتها أنها كيان عنصري عدواني ، كما تبين للجميع زيف ادعاءاتها بأنها دولة ديمقراطية ، فاستحقت الإدانة الدولية والاستنكار العالمي . وقد انعكس ذلك على المجتمع الاسرائيلي نفسه ، فزادت حدة التناقضات والخلافات السياسية والاجتماعية فيه ، كما دفع العديد من الفئات والشخصيات الاسرائيلية للمطالبة بوضع حد للاحتلال والجلوس إلى مائدة المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد انضم إلى حملة الادانة والاستنكار هذه العديد من التجمعات اليهودية على امتداد العالم . كما أن الادارة الامريكية وجهت نقدا حادا لعلاقات التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في مجال الصناعات العسكرية والنووية .

يشهد العالم تطورا ملحوظا في العلاقات الدولية التي تتجه نحو الانفراج والوفاق ونزع السلاح النووي واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات الاقليمية . وقد نجحت هذه السياسة إلى حد كبير في العديد من المناطق الملتهبة ، وأصبح باب الانفتاح واسعا بين البلدان الأوروبية الغربية والشرقية . وتعانقت الشعوب في محبة وسلام ، لكن اسرائيل ما زالت وحدها تشعل نار الحرب ، وتشكل بسياستها وممارساتها أخطر بؤر التوتر والعدوان في العالم . هذا حال لن يدوم مهما استمرت الولايات

المتحدة في تحيزها ودعمها الكامل لاسرائيل . فالعالم يتجه نحو مستقبل لا يقبل بوجود الأنظمة العنصرية والهيمنة العسكرية ، كما هو الحال في اسرائيل وجنوب افريقيا . وستبقى هذه الأنظمة مصدرا للقلق والتوتر في العالم ، مما يستوجب إحكام الحصار حول هذه الأنظمة . كما أن الأمم المتحدة مدعوة لاتخاذ خطوات عملية ، وإجراءات سريعة تكفل حماية الشعوب المقهورة ومساعدتها للتخلص من الاحتلال الاجنبي والتفرقة العنصرية ، ونيل حريتها واستقلالها .

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تقبل بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وقد بدأ هذا الحوار فعلا في شهر كانون الثاني/يناير الماضي . وقد سعينا باخلاص للتوصل إلى صيغ مقبولة للتسوية السياسية . كنا نأمل أن تطور الولايات المتحدة موقفها فتدفع بمسيرة السلام خطوات إلى الأمام . لكن الولايات المتحدة راوحت في مكانها ، واستمرت في طرح مسائل فرعية واجرائية ، وأخرى طارئة ، وتجنبت البحث في الجوهر والمضمون للتسوية السياسية المطلوبة ، كما ذهبت أبعد من ذلك فتبنت المقترحات الاسرائيلية لإجراء انتخابات في المناطق الفلسطينية المحتلة كما طرحها شامير أثناء زيارته للولايات المتحدة في شهر أيار/مايو الماضي* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد عابدون (السودان) .

وجاءت الولايات المتحدة لتناقشنا في هذه المقترحات التي لم تقدم لنا بصورة رسمية وكأن المسألة هي مشكلة الديمقراطية التي تحتاج إلى انتخابات لحلها ، وليست مشكلة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي أولا وقبل كل شيء . إن اسرائيل تهدف من وراء هذه المقترحات إلى اجراء انتخابات شكلية ، تكرس الاحتلال تمهيدا لضم الأراضي الفلسطينية في نهاية المطاف .

إضافة إلى ذلك ، فإن هذه المقترحات تهدف إلى تجزئة وتقسيم شعبنا الفلسطيني بين الداخل والخارج والالتفاف على حقه في تقرير المصير وعزله عن ممثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . وقد حاولت مصر الشقيقة تحريك عملية السلام فقامت بتوجيه عشرة أسئلة لاسرائيل ، تستوضح طبيعة الانتخابات وماذا بعدها ، فرفضتها اسرائيل ولم ترد عليها ، ثم تطور الأمر فتقدم السيد بيكر ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، بنقاطه الخمس ، التي تدور حول المسائل الاجرائية فقط ، دون أن تتعرض للقضايا الجوهرية التي تتعلق بالتسوية الشاملة وشروطها ومراحلها المتعاقبة . وبالرغم من ذلك ، فقد كان موقف اسرائيل متعنتا سلبيا ، كما يتضح من رسالة الوزير "اربنز" للأمين العام للأمم المتحدة ، حيث أصرت اسرائيل على أن يقتصر الحوار على مناقشة بند واحد ، هو الانتخابات كما وردت في خطة شامير ، وأن تشارك اسرائيل في اختيار أعضاء الوفد الفلسطيني كما انها رفضت الرعاية الدولية ، ومبدأ "الأرض مقابل السلام" ، وأن لا يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية دور في الحوار أو المفاوضات . اننا في منظمة التحرير الفلسطينية نقول إننا نوافق على اجراء حوار تمهيدي ، فلسطيني ـ اسرائيلي ، على أن يقوم كل طرف بتسمية أعضاء وفده دون تدخل من أي طرف آخر ، وعلى أساس جدول أعمال مفتوح ، وتحت رعاية دولية بحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، وأن يكون هذا الحوار تمهيدا لعقد المؤتمر الدولي المنشود .

أود أن ألفت النظر بهذه المناسبة إلى الحقائق التي أوردها الأمين العام في تقريره حول الشرق الأوسط إذ يقول الأمين العام :

أشارك مجلس الأمن قلقه مشاركة كاملة ، إذ بينما يلاحظ الخطوات والمبادرات الايجابية المتخذة في العام الماضي ، ما زال هاجسه الافتقار المستمر إلى احراز تقدم نحو تحقيق السلم في الشرق الأوسط وتزايد خطورة الوضع في الأراضي المحتلة . وعلاوة على ذلك ، يساورني شعور عميق بالقلق لأن الوقت يمر ولأن الفرص التي لاحت في الإثني عشر شهرا الماضية قد تفلت" . (A/44/731 ، الفقرة ٧)

ولا شك ان اسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن تعثر جهود السلام ، كما تشارك الولايات المتحدة في تحملها للمسؤولية بسبب دعمها للموقف الاسرائيلي المتعنت . ان المجتمع الدولي مطالب باتخاذ موقف حازم حتى لا تضيع فرص السلام المتاحة وتسير منطقة الشرق الأوسط مجددا إلى حافة العنف والحرب .

إننا في منظمة التحرير الفلسطينية لسنا ضد اجراء انتخابات حرة ديمقراطية ، تجري بعيدا عن الاحتلال الاسرائيلي ، وتتم باشراف دولي كخطوة من خطوات التسوية السياسية الشاملة . وانطلاقا من هذا المفهوم رحبنا بالمبادئ والخطوات التي أقرتها الأمم المتحدة لحل المشكلة الناميبية . إن المؤتمر الدولي حول السلام في منطقة الشرق الأوسط هو الاطار الصالح لاجراء المفاوضات المطلوبة للتوصل إلى تسوية عادلة بحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، مع أطراف النزاع ، بما فيها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

لقد اعلن الرئيس "بوش" بأن احلام السلام في الشرق الأوسط يقتضي انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة ، كما طالب وزير الخارجية المستر "بيكر" اسرائيل ، بالتخلي عن حلمها باقامة اسرائيل الكبرى ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه السياسية المشروعة كما ردد ذلك أيضا "المستر شولتز" . وإننا نعتقد بأن بإمكان الولايات المتحدة أن تلعب دورا ايجابيا وفاعلا في التوصل إلى حل سلمي ، لكن هذا يقتضي أن تترجم الولايات المتحدة هذه الأفكار إلى سياسة أمريكية فعلية واجراءات ملموسة على أرض الواقع .

لقد قلنا إن الإجماع الدولي قد تحقق في قرار الجمعية العامة ٤٣/١٧٦ الذي تضمن الأسس والمبادئ التي يستند اليها الحل العادل للصراع العربي الاسرائيلي . كما رحبت الجمعية العامة في دورتها الماضية بإعلان قيام دولة فلسطين وبالمبادرة السلمية الفلسطينية ، الصادرين عن مجلسنا الوطني الفلسطيني . وقد تكرس هذا الاعتراف بدولة فلسطين من خلال تبادلها التمثيل الدبلوماسي مع أكثر من ثمانين دولة أعضاء في الأمم المتحدة ، لذلك ، فنحن نرى أن الوقت قد حان كي تخطو الجمعية العامة خطوات متقدمة لترسيخ هذا الاعتراف وإعطاء دولة فلسطين وضعها الطبيعي كعضو مراقب في الجمعية العامة .

وفي هذا الصدد نود أن نعبر عن تقديرنا للعمل الجليل الذي قامت به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وكذلك للتوصيات الهامة التي أوردها تقرير اللجنة .

لقد قدمت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وبشكل خاص وكالة الأونروا ، الكثير من الدعم لتخفيف معاناة أبناء شعبنا في هذه الظروف الصعبة . ولكننا نعتقد أن على الأمم المتحدة أن تستمر في مساعيها لتوفير سبل الحماية الكافية لشعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال ، انسجاما مع ميثاقها وقراراتها ، والاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان وحريته . وهذا يقتضي من مجلس الأمن أن يجد الوسائل العملية الكفيلة بردع اسرائيل ، ومنعها من ممارسة سياستها القمعية والإرهابية ضد شعبنا الفلسطيني ، وفرض العقوبات عليها ، لمخالفتها ميثاق الأمم المتحدة وتهديدها للأمن والسلام الدوليين .

إن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط يتطلب أولا ، وقبل كل شيء ، إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة ، ولذلك فإننا نعلق آمالا كبيرة على دور الأمم المتحدة في تحقيق السلام . ولكننا ، في نفس الوقت ، سنواصل كفاحنا الوطني بكل الوسائل المشروعة لإنهاء هذا الاحتلال ، ولنتمكن من ممارسة سيادتنا على أرض دولتنا المستقلة . كما أن سعينا للسلام العادل لن يتوقف ، ولكننا لن نساوم ولن نتنازل عن حقوقنا الوطنية الثابتة ، التي أقرتها الشرائع الدولية .

يسعدنا أن نوجه التحية والتقدير لكل من وقف مع شعبنا في كفاحه العادل . فتحية الى قداسة البابا ، الذي أطلق صرخة مدوية من أجل الحرية لشعب فلسطين ، وكذلك لكل أولئك الذين ساندوا كفاح شعبنا في دول أوروبا وافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالتهنئة الخالصة لأخوتنا في ناميبيا وهي تقف على أعتاب استقلالها العظيم .

لقد نذرنا أنفسنا لخدمة قضية السلام والحرية ، ليس فقط في فلسطين ، بل في بقاع العالم أجمع . ونحن نؤمن بالتعايش السلمي بين الشعوب بعيدا

عن الهيمنة والتسلط ، وسنبقى بالرغم من معاناة شعبنا الطويلة أمناء لهذه المبادئ ومخلصين لقضية السلام ، ليس لشعبنا فقط بل لكل الشعوب في المنطقة وفي العالم أجمع .

كنت سأكتفي بهذا القول لولا البيان الأمريكي .

(تكلم بالانكليزية)

للأسف ، أعلنت الولايات المتحدة يوم أول أمس أنها ستوقف مساهمتها المالية في الأمم المتحدة إذا صوتت الجمعية العامة لصالح مشروع القرار الفلسطيني المتصل بتعريف تسمية فلسطين . إن الولايات المتحدة تحاول ممارسة ضغط غير لائق على الأمم المتحدة وعلى أعضائها .

نحن لا نطالب بعضوية كاملة . كل ما نطالب به هو تحديد تسمية دقيقة لفلسطين . تدعي الولايات المتحدة أنها تؤيد الديمقراطية والاختيار الحر إلا أنها ، علاوة على إنكارها هذا الحق على الشعب الفلسطيني ، تسعى الى إنكاره على أعضاء الأمم المتحدة . إنها تحاول أن تفرض رأيها على الأمم المتحدة وأن تملي عليها إرادتها . إن الأمر متروك للأمم المتحدة لتبرهن على نزاهتها . إنني أثق كل الثقة في أن تصويت هذه الهيئة على هذه المسألة سيعكس إرادتها الحرة .

السيد صلاح (الأردن) : بعث الانفراج بين الشرق والغرب حالة من التفاؤل بإمكانية تحقيق تفاهم حقيقي بين شعوب المعمورة . وقد عبر عن هذه الحالة الإيجابية قادة وممثلو دول واستراتيجيون كثيرون . فمن على هذا المنبر هتف قبل أسابيع قليلة في بداية دورتنا هذه رؤساء دول ووزراء كثيرون أمام زملائهم وعلى مسمع من شعوب المعمورة قاطبة مهللين للانفراج الجديد ومعلنين التزامهم بالعمل المشترك لمواجهة العدوان ومعالجة أسباب الظلم والصراع والمعاناة التي تواجهها شعوب عدة ، وخاصة تلك الرازحة تحت الاحتلال .

ولا شك بأن العبارات المفعمة بالأمل والثقة حول السلام والتعهدات الجادة لاجتثاث جذور العدوان قد دغدغت عواطف الجميع التواقة للتعايش .

وبالتأكيد ، لم تضع هذه الإرهاصات سدى في مناطق عديدة من العالم . فقبل أيام شاهدنا سقوط جدار برلين الشهير ، وبدأ الحديث عما كان يعتبر قبل أشهر قليلة من المحرمات : توحيد الشعب الألماني في دولة واحدة .

وكغيرنا ، شعرنا كعرب ببارقة أمل عندما سمعنا النبرة الواثقة للتعهدات المتكررة بشأن تكريس الروح الجديدة في العلاقات بين الدول ، الأمر الذي كاد ينسينا جراحنا النازفة . ولبرهة اعتقدنا أن هناك نية وتصميما أكيدين على تذليل مختلف العقبات التي تحول دون تحريك عجلات قطار السلام المعطلة في مناطق عديدة ، وفي مقدمتها الشرق الأوسط . وحقيقة اعتقدنا أن الإرادات المتضاربة سوف تلتقي لتضع حدا للمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين . وتصورنا لبرهة أنه لا يمكن أن يسير العالم في اتجاه السلام والتفاهم وتسير منطقة الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية في اتجاه المواجهة . ولا بد أن الشعب الفلسطيني رأى في تواصل الشعب الألماني عبر جدار برلين وفي توافد شعوب أخرى الى صناديق الاقتراع بحرية لتقرر مصيرها مثالا حيا لما يعنيه الانفراج الجديد وباعثا على الأمل بأن يرتفع عنه كابوس الاحتلال ويسمح لشتاته بالتواصل والاتصال مع أهلهم في أرض أجدادهم .

ومع أن تجربتنا المريرة مع اسرائيل توحي بعكس ما نتوق إليه وما يترقبه العالم فقد قبلنا أن نعلل أنفسنا بالأمل حتى لا نُتهم بالتشاؤم ، أو نساهم في إضاعة فرصة ثمينة ، ولم تدم فترة انتظارنا طويلا قبل أن يتأكد ما توقعناه ، وهو أن اسرائيل لن تسمح للروح الجديدة التي تجسد التفاهم أن تصل إلى فلسطين وما حولها . لقد برهنت الأحداث في الأراضي العربية المحتلة وموقف اسرائيل تجاه الانتفاضة الفلسطينية والتطورات التي جرت بهذا الشأن على ما كنا نعرفه منذ أن بدأت المشكلة الفلسطينية : وهو أن اسرائيل تسعى للعيش على حساب الفلسطينيين وليس التعايش معهم ، وأن سياستها تقوم على الإنكار والرفض بدلا من التجاوب والاعتراف .

ولهذا كانت ممارساتها واجراءاتها ضد الفلسطينيين تجسيدا لما يمكن أن يقوم به محتل أجنبي هدفه الاستيطان والتوسع . ومثل ذلك تعاملها مع الجهود والمبادرات السلمية المطروحة من أطراف عديدة بما فيها أصدقاء اسرائيل .

وانسجاما مع سياستها هذه استغلت اسرائيل الانفراج الجديد لترسيخ الأمر الواقع وتكريس احتلالها للأراضي العربية والعمل على ضمها بعد كسر إرادة الشعب الفلسطيني ، إن أمكن . وأبرز مثل على ذلك سعي اسرائيل المحموم مع الدولتين العظميين لجلب المزيد من المهاجرين اليهود لاستيطان الضفة الغربية وقطاع غزة . وصعدت اجراءاتها القمعية مما اضطر الجمعية العامة إلى قطع مداولاتها العامة في السادس من شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي - في خضم الشعور بالأمل والتفاؤل الذي كان يخيم على تلك المداولات - للنظر في أعمال القمع والبطش هذه التي ترتكبها اسرائيل ضد الفلسطينيين . وكما هو معروف فإن توبيخ الجمعية العامة لاسرائيل ، ونداءاتها لها لتغيير سياستها المتعنتة ، لاقت أذناً صماء في تل أبيب . وبعد ذلك بأسابيع قليلة التأم مجلس الأمن لبحث الأعمال غير القانونية والاجراءات الوحشية الاسرائيلية ذاتها . وفي كلتا الحالتين حصل توافق دولي على شجب سياسات اسرائيل واستمرار احتلالها للأراضي العربية شذت عنه دولة كبرى ، وحالت بتصويتها السلبي في مجلس الأمن دون صدور قرار يدين هذه الممارسات . وبدا واضحا أن اسرائيل تزعزع بسلوكها هذا مسيرة الانفراج وتضع علامة استفهام حول هذا الانفراج في المستقبل . كما أن أصدقاء

اسرائيل مضطرون إلى وضعها فوق القانون وممارسة الانتقائية لحمايتها من التوبيخ والعقاب . ويحلو لقادة اسرائيل من جهة أخرى أن يفسروا هذا التغاضي على أنه تأييد ضمني لتطرُّفها وتصلُّبها .

انني لا أبالغ إن قلت إن الشعب الفلسطيني يعيش في جحيم . فقد قتلت اسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران/يونيه ١٩٦٧ عشرات الآلاف منه واعتقلت وسجنت وأبعدت مئات الآلاف الآخرين الذين لاقوا أبشع أنواع التعذيب والمعاملة في سجون اسرائيل والمعتقلات .

وواقع الأمر اننا نفيق كل يوم على مزيد من أعمال القمع والبطش والتنكيل ضد الفلسطينيين . فمع كل يوم جديد هناك فظاعات جديدة بحق الفلسطينيين ولهذا ، ولكثرة الاصابات وعدد المعتقلين والمبعدين الجدد ، وتفاقم الوضع باستمرار وتصاعد الممارسات الاسرائيلية ، لا نجد مكانا أو حيزا لاستذكار ما قامت به اسرائيل قبل فترة . وبهذا فإن بشاعة ما تقوم به اسرائيل اليوم لا تترك مجالا للحديث عن فظاعات الأمس . وقد تستهجنون إذا ما عرفتم أنه لم يبق بند واحد من بنود الإعلان العالمي لحقوق الانسان لم تنتهكه اسرائيل في الأراضي المحتلة وبشكل صارخ . ولكن هناك حقيقة ربما تكون أشد فزعا وهي أنه لم يبق فلسطيني واحد لم تتأثر حياته ومستقبله من جرَّاء سياسة اسرائيل الهادفة إلى تيئيس الشعب الفلسطيني من امكانية ممارسته لحقوقه المشروعة الانسانية والوطنية ، وبالتالي دفعه إما للهجرة أو الإذعان . إن بشاعة الاحتلال قد نالت من نسيج المجتمع المحتل نفسه لدرجة بدأت معها أصوات اسرائيلية تحذر من مغبة تأثير ذلك على الاسرائيليين أنفسهم .

لا يتسع المجال للتحدث بشيء من التفصيل عن ممارسات اسرائيل الوحشية ضد الفلسطينيين والتي منها قتل المدنيين وتدمير النظام التعليمي والنهب الاقتصادي كما يحصل في بلدة بيت ساحور منذ أسابيع . ولكن لا بدّ لي من التأكيد على ما تقوم به اسرائيل من جرائم ضد المدنيين العزل من الشعب الفلسطيني . لقد كان الأطفال الفلسطينيون بشكل خاص هدفا لمحاولات اسرائيل الوحشية لقمع الانتفاضة الفلسطينية .

أما ممارسة اسرائيل ضد الجرحى المدنيين والمستشفيات فلا تقلّ وحشية عما ترتكبه ضد الاطفال . حيث يمنع الجيش سيارات الاسعاف والفرق الطبية من دخول الاحياء والقرى والمخيمات لإجلاء الجرحى والمصابين .

وتدل وحشية الاساليب التي يتبعها جيش الاحتلال كما يقول أحد الباحثين "على أن هذه الأعمال ليست ناجمة عن سلوك فردي بل انها تشكل جزءا من حملة إبادة منهجية تنفذ بناء على أوامر من قادة الجيش الاسرائيلي" .

بنفس مستوى الحقد والإصرار الذي تعمل فيه اسرائيل على قتل الفلسطينيين وتحطيم الانسان الفلسطيني تعمل أيضا على تفتيت المجتمع الفلسطيني والهوية الفلسطينية وعلى تدمير اقتصاد الأراضي المحتلة مستخدمة هذه الأراضي سوق تصريف لمنتجاتها وبضائعها وسوق عمالة رخيصة ، خالقة اقتصادا تابعا . لقد تجاوز العجز في الميزان التجاري بين اسرائيل وهذه الأراضي في عام ١٩٨٨ أكثر من نصف بليون دولار .

ولا تتورع أجهزة اسرائيل والمستوطنون الاسرائيليون المدعومون من هذه الأجهزة الرسمية عن تدنيس أماكن العبادة وعن انتهاك حرمة المقدسات والتدخل في ممارسة المؤمنين لشعائرهم الدينية .

إلى جانب تدمير الانسان وتحطيم المجتمع والاقتصاد الفلسطيني تهدف اسرائيل من وراء ممارساتها إلى غاية سياسية أخرى مكملة لبرنامجها هذا ، وهي محاولة إقناع هؤلاء الفلسطينيين والعالم برمته بعدم جدوى معارضة ما تقوم به السلطة المحتلة ، وبالتالي قبول ما تريده تل أبيب باعتبار أن ذلك هو الممكن والمعقول . وقد استخدمت اسرائيل أجهزة دعائية فعالة لتكريس هذا المفهوم مبررة أسطورة كبرى حول رفض العرب للسلام .

ومن المعروف أن اسرائيل تضع في خدمة أهدافها السياسية التوسعية والعدوانية ليس فقط قوة عسكرية هائلة مدعومة من الخارج بل وجهازا دعائيا واسعا فعالا تمتد خيوطه وفروعه لتشمل العدد الذي لا يحصى من المنظمات الصهيونية واليهودية في العالم .

وكانت استراتيجية هذا الجهاز الدعائي إقناع العالم باطلا أن ممارسات اسرائيل المشينة والوحشية هي رد فعل "للرفض العربي" وليس نتيجة حتمية ومنطقية لسياساتها العدوانية القائمة على الرفض والإنكار . إن من يريد أن يفهم ممارسات اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني عليه التمعن في أهداف اسرائيل الحقيقية وسياساتها تجاه هذا الشعب .

إن جوهر هذه السياسة هو إنكار وجود الشعب الفلسطيني في البداية ثم إنكار حقوقه الانسانية والسياسية .

ومنذ بداية المشروع الصهيوني أنكرت الحركة الصهيونية وجود الشعب الفلسطيني وتصرفت على أساس أن "فلسطين أرض بلا شعب" . وباشرت إلى استيطان فلسطين وإقامة المستعمرات على أساس شمولي استغلالي من حيث العمل والانتاج والثقافة . منكرة على الفلسطينيين حق الاستفادة من أرضهم . وكانت أول ترجمة عملية لهذه السياسة هي ممارسة الاستغلال والعنصرية بشكل سافر .

أما الوجه الآخر لسياسة إنكار وجود الشعب الفلسطيني فكان العمل لتهويد فلسطين من خلال تغيير الهوية العربية لهذا الاقليم إلى جانب تغيير طابعه الديمغرافي . وكترجمة لهذه السياسة لجأ قادة اسرائيل إلى الطرد والترحيل وغيرهما من الممارسات المعروفة لديكم والموثقة .

وكانت آلة الدعاية اليهودية نشيطة في تلك الأثناء حيث صورت دور الحركة الصهيونية في فلسطين على أنه جلب "الحضارة" لهذا الجزء "المتخلف" من العالم وتعميم العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والرخاء لهذه المنطقة وسكانها . هذا في الوقت الذي كانت فيه الشركات العقارية اليهودية تقوم بالحصول على

الاراضي العربية بشتى الطرق الملتوية كالابتزاز والغش وغيرهما من الاساليب غير المشروعة .

ومثل ذلك محاولة تصوير الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ، وقبل اندلاع الانتفاضة بأنه احتلال "مستنير ومتفتح" في الوقت الذي تمارس فيه اسرائيل هناك أبشع أنواع الاستغلال والاجراءات الوحشية غير القانونية . والآن تحاول تصوير اجراءاتها القمعية ضد المدنيين الفلسطينيين على أنها ضرورة وليست خيارا وأنها تتم في أقصى درجات ضبط النفس بينما هو في الواقع خيار اسرائيلي يمارس بشكل انتقامي وعشوائي وغير مبرر .

ومن أبرز أمثلة سياسة الإنكار التي مارستها وتمارسها اسرائيل هو إنكار حق العودة على اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من بيوتهم عام ١٩٤٨ وعلى النازحين العرب الذين طردوا عام ١٩٦٧ ، وأخيرا إنكار حق تقرير المصير على الشعب الفلسطيني وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

لقد كانت أجهزة الدعاية الاسرائيلية قد صورت في البداية المقاومة العربية المشروعة لهذه السياسات على أنها عمل حفنة قليلة من النخب والاقطاعيين تسعى إلى النفوذ والسلطة . وعندما ظهرت حركة المقاومة الفلسطينية في بداية الستينيات صوَّرتها اسرائيل على أنها مشروع لمجموعة من الارهابيين ، والآن تحاول تصوير الانتفاضة على أنها من صنع عدد من الأصوليين المتطرفين . أما المؤتمر الدولي فهي تقاومه بشدة متذرعة بمختلف الحجج . ففي السابق كان من أبرز الذرائع الاسرائيلية أن مثل هذا المؤتمر سيؤدي إلى زيادة النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط وفي المسيرة السلمية . ولكن هذه الحجة ربما فقدت مصداقيتها ، ويبدو أنه لم تعد هناك أية حجة معقولة فاعترف شامير أن اسرائيل ترفض حضور مثل هذا المؤتمر لأن نتيجته ستكون الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة .

إن جوهر القضية الفلسطينية هو رفض اسرائيل الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في أرض أجداده : فلسطين . ولهذا تسعى اسرائيل دائما إلى البحث

عن مصادر أخرى للعداء العربي نحوها حتى تبرر سياسة الرفض التي تنتهجها تجاه الفلسطينيين . وكذلك لا يريد قادة اسرائيل الاعتراف بما تسببه سياساتها وممارساتها من رد فعل لدى الفلسطينيين والعرب بشكل عام ، لذلك يبحث هؤلاء القادة دائما عن أسباب أخرى لرد الفعل العربي الطبيعي تجاه سياسة الإنكار وممارسة القمع اللذين تمارسهما اسرائيل .

لقد عمل قادة اسرائيل - في نطاق سعيهم لاثبات أن اسرائيل حقيقة - على إنكار أن الشعب الفلسطيني حقيقة ، كما عملوا على خلق العديد من الأساطير والمفاهيم الخاطئة حول الفلسطينيين والعرب في نطاق سعيهم لتحويل أساطير أخرى حول اسرائيل إلى حقائق . وهنا تتجسد المقولة أنه في ظل الحرب والدمار فإن أول الضحايا هي الحقيقة . وبما أن اسرائيل تخشى الحقائق : أي وجود الشعب الفلسطيني والاعتدال العربي فمن الطبيعي أن تجدها تسعى لتكريس حالة العنف والدمار للاستمرار في تجاهل هذه الحقائق .

من الواضح أن الشعب الفلسطيني لم يستسلم لسياسة التيئيس ولم تكسر ارادته ممارسات اسرائيل الوحشية ، فنهض مدفوعا بتوق طبيعي للحرية وتحفزه عدالة قضيته ومشروعية كفاحه في انتفاضاته الباسلة منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

ومنذ البداية نادى قادة الانتفاضة بالتعايش والتفاهم على أساس الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والشعب الفلسطيني ، فكانت الانتفاضة حركة احتجاج سلمي تهدف إلى إبراز حقيقة الممارسات الاسرائيلية غير الانسانية إلى جانب المطالبة بالتحرر الوطني . وهكذا حطمت الانتفاضة أسطورة الاحتلال "النافع المستنير" وبددت أسطورة رفض العرب للسلام ، وأثبتت حيوية الشعب الفلسطيني وكونه حقيقة لا يمكن إنكارها ، وأن استمرار الاحتلال غير ممكن ، ومثله الرجوع إلى الوضع السابق . كذلك برهنت الانتفاضة على أن الخيار السياسي هو الخيار المتوفر للأطراف كافة . وبقدر ما أعطت الانتفاضة زخما جديدا للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، فقد أتت بواقعية جديدة فلسطينية ، جسدها برنامج الانتفاضة السلمي ومبادرات منظمة التحرير الفلسطينية اللاحقة ، والتي

على رأسها مبادرة الرئيس عرفات في نهاية العام الماضي التي أعلن فيها الاعتراف باسرائيل ونبذ الإرهاب وقبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . وبهذا استكمل الشروط المطلوبة لبدء عملية السلام . وكان قرار الأردن بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية قد مهّد لمثل هذا التطور . وكذلك اكتمل موقف منظمة التحرير الفلسطينية السلمي بإجماع عربي داعم له .

لقد استمرت السلطات الاسرائيلية في سياسة الإنكار والرفض . وأبرز الأمثلة على ذلك رفضها محاورة ممثلي الشعب الفلسطيني قبل إخماد الانتفاضة . وإصرارها على القضاء على المقاومة الفلسطينية السلمية بالوسائل العسكرية . ولا يريد شامير أن يتحدث مع قياديي الانتفاضة لأنهم سيأتون ، على حد قوله ، إلى طاولة المفاوضات كمنتصرين . كذلك تجاهل المبادرات السلمية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وفي السابق لم يُعر هو وغيره من المسؤولين الاسرائيليين أي اهتمام لنداءات السلام العربية والفلسطينية بحجة أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ضعفاء راضون بالاحتلال . وهكذا لا تقبل اسرائيل بالمفاوضات في حال المقاومة ولا ترى مبررا لها خلال فترات الهدوء .

يقودني هذا الاستعراض السريع لواقع المشكلة الفلسطينية إلى عدة استنتاجات أضعها بين أيديكم :

أولا ، لا تريد اسرائيل التعامل بإيجابية مع الجوانب السياسية والدبلوماسية والانسانية للقضية الفلسطينية . إن موقفها تجاه الفلسطينيين يقوم على الرفض والإنكار منذ بداية الصراع في فلسطين . وما اللاءات الأربع للحكومة الاسرائيلية وهي : لا للمؤتمر الدولي ، ولا لمحاورة منظمة التحرير الفلسطينية ، ولا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ولا لمبادلة الأرض بالسلام ، إلا دليل جديد على هذا الرفض والإنكار . وقد ينخدع البعض بما يسمى بمبادرة شامير للإنتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة . إن الأسباب التي دفعت شامير للإعلان عن قبوله فكرة إجراء انتخابات ، والشروط التي وضعتها اسرائيل لإجراء تلك الانتخابات تفرغ مثل هذه المبادرة من مضمونها . فقد فرضت الفكرة على شامير فرضاً ، ثم أخذ يستخدمها بعد ذلك لإجهاض الانتفاضة وشق الصف الفلسطيني وإدامة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة . لقد مضت ستة أشهر الآن من الحديث حول خطة أو مقترحات أمريكية لبلورة مقترحات تهدف إلى تطبيق خطة شامير للانتخابات التي يسعى لإجهاضها أصلا .

وهكذا أدخلت اسرائيل الأطراف المختلفة في مناقشات وجدل إجرائي بهدف الاتفاق على خطوات اجرائية أخرى قد تقود إلى البدء في مناقشة خطة الانتخابات التي أفرغها شامير بشروطه من مضمونها .

ومع ذلك تستمر محاولات استرضاء رئيس الوزراء الاسرائيلي والتعامل معه بمنطق أن الممكن والمعقول فقط هو ما يقبل به هو والمتصلبون من حزبه في الوقت الذي يعمل فيه بنفسه على نسف مبادرته التي طرحها مُكرهاً في أيار/مايو الماضي . وأعتقد أن الجميع بات يدرك أن شامير يريد خلق ضوضاء أو أصوات لحركة وهمية لا تقدم حقيقي نحو حل المشكلة الفلسطينية . ولقد عبر عن هذا الرأي مراقبون كثيرون كان أقربهم إلى الذاكرة ما قاله المعلق المعروف أنتوني لويس الذي ذكر في صحيفة "النيويورك تايمز" يوم الثامن من شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي ،

(تكلم بالانكليزية)

"بعد أن رفض شامير دعوة مبارك ، قال إن من الممكن وجود أفكار أخرى يمكن متابعتها ، ولكن هذا الحديث تكتيك معروف يهدف إلى خلق انطباع كاذب بالأمل يخفي وراءه الحقيقة ، وهي أن شامير مصمم على ألا يفعل شيئا" .

(نيويورك تايمز ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، القسم ٤ ، ص ٢١)

(واصل الكلمة بالعربية)

ثانيا ، إن استمرار الاحتلال الاسرائيلي غير ممكن . ولا يجوز أن يستمر الوضع الراهن ، أو العودة إلى الوضع السابق . كذلك يجب أن يعرف الجميع أن الخيار السياسي هو الخيار الوحيد الممكن لحل الصراع القائم بين الاسرائيليين والفلسطينيين . إنه في الوقت الذي تعتبر فيه اسرائيل حقيقة فإن الشعب الفلسطيني حقيقة أكبر . وإن أمر الحرب والسلام هو بيد كلا الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني . فاسرائيل تعتقد خطأ أنها تمتلك خيار الحرب وبالتالي تحتكر حق التصرف كما تشاء . لقد أثبتت أربعون سنة من المعاناة أن التسوية السياسية لا يمكن أن تأتي على أساس امتلاك أي من الطرفين لخيار واحد . فالحرب قد تجلب الانتصار لكنها لا تجلب السلام . وقد برهنت الانتفاضة السلمية على أن خيار الحرب ليس احتكارا اسرائيلياً ، فالفلسطينيون يملكون خيار السلام . ولذلك على الجانبين أن يعملا معا لتحقيق الخيار الممكن لهما وهو التسوية السلمية التي جنح الفلسطينيون والعرب اليها .

ثالثا ، هناك إجماع دولي على أن مثل هذه التسوية لا يمكن أن تتم إلا على أساس مبادلة الاراضي العربية المحتلة بالامن والاعتراف لكلا الطرفين ، والذي من الطبيعي أن يتوج باحترام الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير فوق ترابه الوطني في فلسطين . وأن الإطار المناسب لعقد مثل هذه التسوية هو انعقاد مؤتمر دولي تحت مظلة الامم المتحدة تحضره الاطراف المعنية كافة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وهناك مبررات أخلاقية وسياسية جوهرية لعقد مثل هذا المحفل الدولي .

ولا بدّ من التحضير لهذا المؤتمر وتقديم الضمانات الدولية الضرورية من خلال مجلس الامن . ولهذا من المناسب ، لا بل ربما من الضروري أن ينطلق مجلس الامن من تفاقم الوضع في الاراضي العربية المحتلة لبحث سبل تحقيق التسوية السلمية الشاملة التي وضع المجلس أساسها قبل أكثر من عشرين عاما عندما أصدر القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وبلور إطارها الدولي بعد ذلك بحوالي ست سنوات عندما اتخذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) . لقد اتخذ هذان القراران بعد حربين عربيتين - اسرائيليتين كادتا أن تؤديا إلى مواجهة بين الدولتين العظميين ، ناهيك عن المعاناة والخسائر التي سبّبتاها للمنطقة وغيرها .

وقد يكون من المناسب إعادة تأكيد المجلس لتمسّكه بقراريه المذكورين كما اقترح الامين العام في تقريره الوارد في الوثيقة (A/44/737) في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ ، كمساهمة في عملية السلام .

رابعا ، إن الوضع في الاراضي العربية المحتلة يقدم تجربة حية لاختبار التوجه الجديد لحل النزاعات الاقليمية المزمنة والدعوة لزيادة فاعلية الامم المتحدة ، والتي تجسدها الخطوة المشتركة الجديدة التي قام بها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عندما تبنّيا سويا في الجمعية العامة القرار ٤٤/٢٣ المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، والمتعلق بصيانة الامن والسلم الدوليين وتعزيز دور الامم المتحدة .

إننا بدون شك نبتهج لهذه الخطوة مثلما سررنا قبل ذلك بالانفراج الجديد ، ونرجو ألا تذهب آمالنا سدى اليوم ، فنرى الامم المتحدة تعجز عن اتخاذ موقف حازم وجدّي تجاه ما يجرى في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بسبب موقف منحاز أو مصلحة محددة أو رؤية قصيرة .

ختاما ، لابد لي من التأكيد على أن الخيار ليس بين أن نتحرك إلى الامام نحو السلام العادل وبين تكريس الاحتلال . إن التحرك إلى الامام وبالتالي تحقيق السلام أمر حتمي . لكن الخيار هو بين أن يتم ذلك سلميا وبإرادتنا المشتركة ، أو بعد حدوث هزة أو زلزال كما حصل في الماضي . إن شامير لا يمكن له أن يكرس الاحتلال أو يمنع السلام ، ولكنه يستطيع أن يتسبب في حصول كارثة للمنطقة أو في تجنبها ، وهنا يأتي دور أصدقائه وذوي الارادات الطيبة لحمله على تحاشي الأولى وإدراك فوائد الثانية . إن لنا في بُعد نظر أعضاء مجلس الامن وإيمانهم بالسلام وكذلك في زخم الوفاق الجديد بين الدولتين العظميين كل الامل .

السيد ابو الحسن (الكويت) : يسرني أن أوجّه كلمتي هذه إليكم باسم المجموعة العربية في الامم المتحدة ، التي أتشرف بترأس اجتماعاتها هذا الشهر .

ولا شك أن المجموعة العربية تعتبر القضية الفلسطينية ، وهي محل النقاش اليوم ، قضيتها الأولى التي تتأثر بها مصيريا وتلتزم بها قوميا ، حيث أن أطراف هذه القضية هم الشعب العربي الفلسطيني ، صاحب الوجود التاريخي والحق الشرعي في أرض فلسطين مهد الحضارات والديانات . واسرائيل الدولة المزروعة في المنطقة والمعتمدة في فلسفة وجودها على نهج توسعي استيطاني لا حدود له ، معتمد على القوة الغاشمة ، دون مبالاة بالحقوق والقوانين والاعراف .

إن مناقشة الجمعية العامة للامم المتحدة للقضية الفلسطينية سنويا تعتبر امتحانا ليس فقط للارادة السياسية للأسرة الدولية ، وإنما لمصداقية الامم المتحدة وفاعلية قراراتها .

لقد تعاظمت الارادة السياسية للأسرة الدولية في رسم تصورها للقضية الفلسطينية وكيفية حلها . ولقد تم التعبير عن تلك الارادة بشتى الصور والاشكال ، تمحورت كلها حول حقيقة أن الشعب الفلسطيني ، مثله مثل كل شعوب العالم ، له الحق في تقرير مصيره بملء ارادته الشرعية ، وصولا إلى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، وعودة اللاجئين إلى ديارهم . ولم يشذ عن موقف الأسرة الدولية في فهمها هذا إلا اسرائيل ، وهي القوة المحتلة والمعتمدة على سياسة التوسع ، والولايات المتحدة التي تمدّ اسرائيل بأسباب هذه السياسة التي تغذي نزعتها العدوانية والتوسعية .

ويكمن الامتحان والتحدي في حقيقة الأمر في أن كل هذه الارادة السياسية الدولية ، وكل مصداقية الأمم المتحدة وفاعلية قراراتها ، لم تستطع إجبار اسرائيل على الاستجابة لهذه الارادة السياسية ولهذه القرارات ، فكان لزاما على الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة أن ينهض بمسؤولياته المصيرية . وكانت إجابة الشعب الفلسطيني لذلك الامتحان ، والتحدي الذي تواجهه الجمعية العامة كل عام ، هو انتفاضة مباركة دخلت الآن عامها الثالث وهي تزداد ضراوة وانتشارا ، ويلتحم معها أبناء الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي العربية المحتلة وخارجها .

وسر قوة وفاعلية هذه الانتفاضة أنها تنبع من الذات الفلسطينية النقية ، ومن حقها غير القابل للتصرف في الحياة والبقاء مثلها مثل كل الشعوب على وجه الأرض . كما أن سلاح هذه الانتفاضة ومدادها هو الأرض وما أنبتت ، والعزيمة والايمان بالحق وما أفرزت . وقد واكب هذه الانتفاضة ، وارتقى إلى مستوى التحدي الذي تفرضه ، تحرك سياسي إيجابي نشط من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ، تمثّل في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وإعلان الدولة الفلسطينية وما أعقبها من إصدار الجمعية العامة لقرارها ١٧٧/٤٣ حول الاعتراف بإعلان دولة فلسطين .

لقد دفعت الانتفاضة قضية الشعب الفلسطيني إلى صدر الاهتمامات السياسية ، وذلك نتيجة للطريقة التي تتصدى بها اسرائيل ، القوة المحتلة ، لهذه الانتفاضة تصديا

ينطلق من رغبة في الإبادة الكاملة لذلك الشعب وطموحاته . فمثلا أشار التقرير السنوي للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ، أن مستوى العنف والقمع الاسرائيلي ضد الفلسطينيين آخذ في التصاعد وأن اسرائيل مستمرة في انتهاج سياسة الضم التي تستهدف إنشاء المستوطنات ، وتتضمن مصادرة ممتلكات وزرع مستوطنين اسرائيليين ، وطرد مواطنين فلسطينيين بشتى السبل من وطنهم . وخلص التقرير الدولي إلى التشديد على أن السلطات الاسرائيلية تدوس الحريات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من خلال اللجوء إلى فرض نظام حظر التجول مرات ومرات ، ومن خلال إعاقة المسيرة الدراسية بشكل خطير عبر إغلاق المدارس والجامعات وحتى رياض الأطفال .

لقد دفع هول الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منظمة العفو الدولية التي نعلم تأثيرها على الرأي العام والدوائر الرسمية ، دفعها إلى الدعوة لتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الاحداث الخطيرة التي تمارسها اسرائيل في الاراضي المحتلة .

ولا يقتصر الذهول على أن هناك قوة تمارس هذه الأعمال البربرية في نهاية القرن العشرين وفي زمن يزداد فيه الإقبال على الانفتاح وتثبيت الحريات وتشجيع الانفراج الدولي والتسامح الديني والعرقي ، بل يزداد ويتضاعف عندما يمتد نطاق هذه الممارسات اللاإنسانية ليشمل المقدسات الدينية وأماكن العبادة والكتب السماوية التي راح جنود الاحتلال الاسرائيلي يدنسونها ويعبثون بها وينتهكون حرمتها وقدسيتها . لقد دفع هذا الوضع الاستفزازي المشين الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الاسلامي أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح لإصدار بيان استنكار شديد لهذه الممارسات ، ولاسيما إقدام المستوطنين الصهاينة وبدعم من السلطات الاسرائيلية على محاولة هدم المسجد الأقصى المبارك ووضع حجر أساس لبناء هيكلهم المزعوم . وإن المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة وهي تدعم ذلك البيان لتطالب هنا باسم ألف مليون مسلم دعوة كافة الدول والمؤسسات إلى الوقوف أمام هذا الحقد الصهيوني الآثم وحمل الاسرائيليين على احترام المشاعر الدينية لسكان الأراضي المحتلة وربع سكان العالم بأسره .

يتساءل المجتمع الدولي اليوم وأكثر من أي وقت مضى عما ستؤول إليه الأوضاع في الأراضي المحتلة وعما ستؤول إليه القضية الفلسطينية التي هي لبّ الصراع في الشرق الأوسط عندما تواصل اسرائيل ممارساتها الوحشية وتستمر في المنطقة أعمال العربدة الصهيونية بينما تتوالى يوما بعد الآخر قرارات المرونة والشجاعة السياسية الفلسطينية وتنتهج القيادة الفلسطينية المواقف العملية والمعتدلة والداعية للتسوية العادلة والتعايش السلمي .

وكأن مجمل المواقف الفلسطينية السلمية لا تعني شيئا بينما يقفز البعض القليل في الغرب بمجرد إصدار اسرائيل لما تدعيه بمبادرة الانتخابات التي تعلم الأغلبية

العظمى من دول العالم والمتخصصون في متابعة القضية الفلسطينية أنها مجرد مشروع صوري يطرح القضية وكأنها ممارسة كمالية لموضوع لا علاقة له بتطلعات الشعب الفلسطيني إلى أساس حقه في الوجود . والحقيقة الساطعة هي أن الاسرائيليين يريدون أن يقيموا نوعا من الواجهة السياسية الخادعة عن طريق إجراء مفاوضات مع من يختارونهم هم ، أي أن عناصر مبادرتهم وكل شروطهم هي تناقض جذري وتقويض عملي لأي عملية سلام قابلة للتنفيذ . فأي منطق هذا الذي يعطي طرفا في أية عملية تفاوضية بين جانبين متنازعين حق اختيار محاوريه ؟ هل لدينا في ذلك سابقة مقبولة في التاريخ يمكن الاستشهاد بها ؟ ناهيكم عن الشروط الاخرى التعجيزية والتي لا هدف منها سوى قبر السلام قبل مولده ، ومن عجائبها انتقاء فئات فلسطينية يحق لها الاشتراك في الانتخابات دون غيرها ، ثم التحديد المسبق لما ستكون عليه أوضاع الاراضي المحتلة بعد الانتخابات المزعومة ، بحيث لا تصل حتى للحد الادنى المطلوب من عناصر التسوية العادلة .

لقد كان الغرب لسنوات طويلة يحث منظمة التحرير الفلسطينية على قبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والتعامل بواقعية مع هذه القضية ، وهو ما فعلته بالتحديد القيادة الفلسطينية في العام الماضي سعيا للسلام وتحقيقا للتسوية الدائمة والشاملة . أما السؤال الذي يفرض نفسه الآن فهو : ما الذي سيفعله الغرب وقواه المؤثرة ردا على هذا التجاوب الفلسطيني التاريخي ؟ أم أن المسألة هي مجرد عملية انتزاع تدريجي لا نهائي لتنازلات فلسطينية وعربية بينما يتصلب الموقف الاسرائيلي ويزداد نهمه وبطشه ؟ لماذا لا توضع الانتخابات ، وبظروف وضمانات مقبولة ، كأحد البنود في عملية تسوية شاملة وكمرحلة من مراحلها ؟ لماذا لا يتم إجراء حوار متكافئ كخطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولي للسلام كما أقرته الشرعية الدولية ؟ ولماذا لا تلتزم اسرائيل حتى بالمبادئ الاربعة للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط وهي قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس للتسوية ، وضمان الامن لجميع دول المنطقة ، وإقرار الحقوق السياسية الثابتة للشعب الفلسطيني ، والقبول بمبدأ الارض مقابل السلام ؟

إن العالم يوافق اليوم على أن القيادة الفلسطينية أظهرت مرونة قصوى وواقعية تامة في تناولها لمسألة التسوية السياسية وحل القضية الفلسطينية وإحلال السلام في الشرق الأوسط ، وعلى الصعيد الآخر تتعرض القيادة الاسرائيلية لاستنكار وانتقاد الشرق والغرب وهو ما لسنا بحاجة إلى البرهنة عليه . بذلك تتضح حيثيات المشكلة الفلسطينية إلى أقصى الحدود وبما لا يدع لأحد أي مجال للشك أو التشكيك المفتعل . ويبقى الواجب الذي تحتمه على كل دول منظمتنا ومؤسساتها القوانين الدولية والشرائع السماوية وحتى دساتيرها الوطنية أن تبذل قصارى جهدها لدفع اسرائيل نحو التسوية السلمية العادلة والشاملة على أساس إقرار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حق تقرير المصير الذي تعتبره البشرية بمختلف شرائعها حقا إلهيا مقدسا لم ولن تفلح قوة مهما اشتد بأسها في حجبه أو كبته ، وكما قلنا مرارا فإرادة الشعب هي من إرادة الله .

السيد بدوي (مصر) : شهدت هذه القاعة الشاسعة أحداثا تاريخية متنوعة بالغة الأهمية والخطورة خلال أكثر من أربعين عاما انقضت منذ مولد هذه المنظمة العظيمة . ولعل أهم السمات المشتركة في معظم المناقشات ، بغض النظر عن صفة المتحدث أو البند المطروح للبحث ، انها جاءت تعبيرا صادقا عن ارادة الشعوب في الحرية والحياة الحرة الكريمة .

واليوم تجتمع الجمعية العامة لمناقشة البند المتعلق بالمسألة الفلسطينية بعد مرور عام على إعلان الدولة الفلسطينية ، ومرور عامين على مولد الانتفاضة الفلسطينية ، وهي صرخة شعبية صادقة أطلقها الشعب الفلسطيني الباسل الذي مازال يعيش تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي ، ويكافح من أجل أغلى وأعز حقوقه الانسانية وهو حقه في الحرية والاستقلال .

وقد جذبت الانتفاضة الفلسطينية انتباه الرأي العام العالمي ، وحظيت بتعاطفه وتقديره لأسبابها ودوافعها ، واستمرت الانتفاضة رغم ظروف القهر الاسرائيلي القاسية والمعاناة اليومية المستمرة لأبناء هذا الشعب بمختلف فئاته ، فالانتفاضة حركة وطنية ، وتمرد بشري ضد سلطة الاحتلال ، حركة شعبية ترتبط بها جميع فئات الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة أو خارجها ويقودها المدنيون والنساء والأطفال ، قدموا خلالها تضحيات نبيلة ، ووقفوا في مواجهة سلطة الاحتلال بشجاعة وبسالة نادرة مؤمنين بعدالة قضيتهم .

وما شهدناه خلال الأشهر الماضية من مصادمات دامية بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في مناطق مختلفة من الأراضي العربية المحتلة ، وخاصة الاجراءات القمعية التي قامت بها سلطة الاحتلال في مدينة بيت ساحور لهي مؤشر لتصاعد المواجهة بين قوى الحق وقوى الطغيان ، بل أستطيع أن أؤكد أن إصرار هذا الشعب البطل على مقاومة الاحتلال ، وعلى مواصلة المسيرة اضطر قوات الاحتلال إلى التراجع .

أثبتت تجارب التاريخ أن العنف والاجراءات التعسفية وممارسات القمع والتشريد لن توفر الأمن أو تحقق للمعتدي أهدافه ، مهما كانت قسوة الاجراءات التي يطبقها ،

فالعنف لا يمكن أن يطفئ شعلة الحرية ، والقسوة والممارسات غير الانسانية لن تولّد سوى مزيد من الكراهية ، والمحصلة النهائية هي إهدار أي أمل في وقف حلقة العنف المستمرة في الشرق الأوسط ، أو حل النزاع القائم بالطرق السلمية بما يوفر للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية ، وللشعبين الاسرائيلي والعربي الحياة الحرة الكريمة في أمن وأمان .

وهنا أود أن أعلن صراحة مرة أخرى ما كررناه مرارا من شجب وإدانة مصر شعبا وحكومة للممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، ولاستمرار اسرائيل في سياساتها وممارساتها التعسفية .

لقد أبرزت مصر خلال مناقشة الجمعية العامة للبند المتعلق بالمسألة الفلسطينية في العام الماضي بمدينة جنيف أننا في منعطف تاريخي وأن القضية الفلسطينية تمر بنقطة تحوُّل هامة ، وأشرنا في هذا الصدد إلى تأييد أغلبية دول العالم للطرح الفلسطيني المتطور كما عبَّرت عنه الوثائق الصادرة عن الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وللمواقف الشجاعة والحكيمة التي اتخذتها القيادة الفلسطينية في أعقاب ذلك .

واليوم بعد مرور ما يقرب من عام على هذا التحوُّل التاريخي الهام ، وبعد عامين من بدء انتفاضة أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من أجل التخلص من الاحتلال الاسرائيلي ، لكي يمارس هذا الشعب البطل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف على قدم المساواة مع شعوب الشرق الأوسط بل مع بقية شعوب العالم ، بعد مرور ما يقرب من عامين على هذا الكفاح الشريف الذي قوبل بحملة شرسة لم يسلم منها المدنيون والأبرياء نساء وأطفالا ومسنين ، فإني أتساءل : ألم يحن الوقت لكي يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة لدفع مسيرة السلام ، وهي فرصة فريدة لحوار حر وشامل بين أطراف النزاع في احترام متبادل نحو جهد مشترك لتحقيق السلام المنشود .

لقد أكد الرئيس محمد حسني مبارك في هذه القاعة منذ أسابيع معدودة :

"مركزية القضية الفلسطينية وأهمية التعامل معها من جميع جوانبها ، إذا كان المراد هو تحقيق مصالحة تاريخية شاملة بين العرب والاسرائيليين ، تضع حدا للحرب والصراع والدمار ، وتفتح الطريق أمام تعايش خلاق بين الطرفين اللذين لا يباعد بينهما عداء تاريخي أو نظريات تقوم على أسس عنصرية أو عرقية ، وتجمع بينهما مصلحة واحدة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية لصالح كافة شعوب المنطقة" . (A/44/PV.12 ، ص ١٣-١٥)

كما ذكر ما يلي :

"ومن هنا ، كان إصرارنا على ضرورة مشاركة الشعب الفلسطيني في جهود التسوية بشكل مباشر ، عن طريق بدء حوار فلسطيني اسرائيلي ، تؤيده كافة القوى المحبة للسلام ، ويهدف إلى تضييق الفجوة القائمة في المواقف واستكشاف الطريق الذي يؤدي إلى اقتلاع الصراع من جذوره ، على أساس تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام ، وتحقيق التعايش والتعاون بين جميع دول المنطقة ، وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية - باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني - باتخاذ المواقف الإيجابية التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف ، وهو أمر يستحق من المجتمع الدولي كل ترحيب ومساندة" . (المرجع نفسه ، ص ١٦)

ومنذ أن طرح الرئيس مبارك هذا التوجه أمام هذا المجلس الموقر ومصر تواصل جهودها لبدء هذا الحوار دون شروط مسبقة ، وتجرى اتصالات مكثفة في تنسيق وثيق مع القيادة الفلسطينية بأمل التوصل إلى رؤية متقاربة للخطوات التي تمهد لتحقيق السلام ، وسعيا إلى التوصل إلى اتفاق متكامل حول شروط التسوية الشاملة ، تستند إلى القرارات والمواقف التي توفر له الشرعية الدولية ، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، كما أنه لابد أن يعقب هذا الحوار خطوات تتطلب مشاركة دولية أوسع في اطار مؤتمر دولي للسلام ، بحيث يتم تحقيق تسوية نهائية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي . واعتبرت مصر أن الاقتراحات الاسرائيلية - بصرف النظر عن تفاصيلها - بادرة تشير إلى استعداد اسرائيل إلى تفهم خطورة الوضع ، وإلى تسليمها بعدم إمكان استمرار الموقف في الأراضي المحتلة وفي عملية السلام على ما هو عليه ، إلا أننا رأينا في نفس الوقت أن تلك الاقتراحات تتضمن ما يمكن أن يفسر بأنه مجرد محاولة لاحتواء الموقف في الاراضي التي احتلتها ومعالجة تدهوره دون اعطاء الثقل الكافي للحقوق والالتزامات المتقابلة لطرفي النزاع ، أي الاسرائيليين والفلسطينيين ، في اطار تسوية سلمية شاملة .

ومن هنا رأت مصر ضرورة أن تسهم في العملية الجارية بالعمل على ترشيد اطارها ، ووضع بعض النقاط على الحروف فيما يتعلق بمسارها ، وتقدمت بالنقاط العشر حتى تكتمل الوثائق المطروحة في اطار العملية الجارية والتي تستند إلى المعطيات التي توافق عليها الرأي في اطار مبادئ الميثاق وعناصر التسوية السلمية في الشرق الاوسط ، وطرحت مصر فكرة عقد حوار فلسطيني اسرائيلي بالقاهرة يتم بين وفد حكومي اسرائيلي ووفد فلسطيني .

ويهمني في هذا السياق أن أبرز عدة نقاط هي :

أولا ، إن دور مصر في الجهود الحالية هو دور معاون مشترك ، فمصر لا تعتبر نفسها بديلا عن الطرف الفلسطيني سواء في اتخاذ القرارات الخاصة بالحوار أو في اختيار المشاركين فيه من الوفد الفلسطيني المفوض ، حيث أن الفلسطينيين وممثليهم الشرعيين هم وحدهم أصحاب الشأن في تقريره .

ثانيا ، في رأينا أن الوفد الفلسطيني يجب أن يتشكل من داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة ضمانا للتمثيل الملائم والحقيقي لجموع الشعب الفلسطيني .

ثالثا ، من الطبيعي أنه سيكون من حق أي من الطرفين اثارة وطلب مناقشة مختلف المسائل المتعلقة بالتسوية بما فيها الاقتراح الاسرائيلي الخاص بالانتخابات .

رابعا ، وفي اطار الاعداد للحوار المشار اليه قدمت الولايات المتحدة اقتراحها من خمس نقاط ، والذي يتم مناقشته حاليا بين الأطراف لتحديد موقف كل منها من كيفية الاستفادة منه لدفع عجلة السلام ، وفي هذا الصدد أود أن أوجه التحية ، والتقدير لموقف القيادة الفلسطينية لرغبتها الأكيدة في التعامل مع هذه المقترحات بطريقة ايجابية .

خامسا ، وغني عن البيان أن هذه الجهود تمر بمرحلة دقيقة للغاية ، مرحلة لابد خلالها أن تجنب جميع الأطراف للمشاركة في جهود السلام ، الأمر الذي يحتم تجنب أي ضمانات سرية أو موجهة لجانب واحد يكون من شأنها تعويق عملية السلام في أية مرحلة من مراحلها أو تؤدي إلى فشل أي طرف مباشر أو معني عن الاسهام الايجابي في تلك العملية الصعبة والمعقدة في الوقت الحاضر وفي المستقبل .

سادسا ، إن الحوار الفلسطيني الاسرائيلي المقترح والذي نأمل أن يبدأ في أقرب فرصة ممكنة لا يشكل في رأينا بديلا عن عقد المؤتمر الدولي للسلام في مرحلة لاحقة ولا يسد الطريق أيضا أمام أدوار أو مساهمات أخرى في عملية السلام سواء داخل الأمم المتحدة أو مباشرة مع الأطراف المعنية أو بينها .

سابعا ، إن مصر ترحب - كما كان موقفها دائما - بكافة الاسهامات الايجابية في عملية السلام ، خاصة وأن الضمانات الدولية التي يتحتم أن تحيط بها هي من مسؤولية المجتمع الدولي ككل .

ختاما أود أن أؤكد لكم جميعا ان مصر ستواصل جهودها الدؤوبة لحل النزاع العربي الاسرائيلي ، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة وتقرير مصيره ، إلا أن السلام لن يتحقق بالمنطقة في غياب المشاركة

الايجابية لكافة الأطراف ، فالسلام في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا على أساس العدالة والمساواة بين شعوب المنطقة ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني بأكمله ، والسلام لن يتحقق بالمنطقة قبل أن تتعامل اسرائيل مع الشعب الفلسطيني بما تطالب به وترتضيه لنفسها ، فالشعب الفلسطيني البطل سوف يواصل كفاحه الشريف إلى أن تتوج جهوده بتحقيق ما يسعى اليه ويستحقه ، وهو تقرير مصيره واقامة دولته ليعيش في أمن وسلام وتآخ مع بقية شعوب الشرق الأوسط .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان النظر في مشكلة فلسطين في دورة الجمعية العامة في العام الماضي في جنيف سيبقى مذكورا دائما بسبب القرارات السياسية الرئيسية التي اتخذت أو المبادرات التي قدمت هناك . ولسوء الطالع ، ان التطورات التي تلت ذلك لم تحقق توقعات المجتمع الدولي وآماله ، في أنه بعد عقدين من الصراعات والتوترات التي كان لبها انكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، نشأت أخيرا ظروف تسمح ببدء حوار مضموني يرمي إلى بدء عملية تؤدي إلى الحل السياسي لقضية فلسطين .

لقد شهدنا بدلا من ذلك تدهورا مستمرا في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وذلك نتيجة لاستمرار وتكثيف سياسات القمع الاسرائيلية والتدابير الموجهة إلى قمع الانتفاضة ، ثورة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والسيطرة الأجنبية . إن أهداف الانتفاضة واضحة . وثورة الشعب الفلسطيني التي استمرت سنتين حتى الآن هي تعبير عن رفضه المطلق لاستمرار السيطرة الأجنبية وحرمانه من حقوقه المشروعة أكثر من ذلك . إن مقاومة الشعب الفلسطيني للسيطرة الأجنبية ، التي شغلت اهتمام المجتمع الدولي عدة سنوات وقوبلت من جانبه بتعاطف عام أوضح دليل على أن الحالة التي نجمت عن الاحتلال الاسرائيلي الذي استمر عدة سنوات لا يمكن أن تستمر .

ان الحالة المتوترة في الأراضي المحتلة ، التي توشك أن تؤدي إلى نشوب صراع أوسع نطاقا في المنطقة ، تدفعنا لأن نذكر بكل أسف أن الاتجاه صوب الحوار والمفاوضات

الرامية إلى حل المشكلات الدولية القائمة التي أرهقت العلاقات الدولية عدة سنوات ، لم يظهر حتى الآن على نحو كاف فيما يتعلق بفتح الآفاق للإسراع بالتغلب على أزمة الشرق الأوسط ، ومشكلة فلسطين التي تعتبر لب هذه الأزمة* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيرست (انتيغوا وبربودا) .

وفي الوقت نفسه ، من الصعب التفكير في تعزيز أطول أمدا للاتجاهات الايجابية الراهنة في العلاقات الدولية ما لم تبذل جهود حازمة من أجل التوصل إلى حل سياسي لقضية فلسطين على أساس إعمال الحقوق والتطلعات المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ليزول بعد طول انتظار هذا المصدر لعدم الاستقرار والصراع الدوليين ، وهو قد يكون أخطر هذه المصادر جميعا .

وقد أوضحت يوغوسلافيا منذ سنوات ، بالاشتراك مع معظم بلدان عدم الانحياز ، أن أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين لا يمكن حلهما بسياسة فرض الأمر الواقع وإملاء الشروط والقمع . فحل هاتين المشكلتين لا يمكن أن يتحقق إلّا عن طريق الوسائل السياسية وحدها في ظل الاحترام الكامل للمصالح والحقوق الأصيلة لكل الشعوب والبلدان في المنطقة وتهيئة الظروف التي تكفل التعايش السلمي بين جميع الأطراف وتضمن أمنها .

وقد ساعد التطور في موقف بعض الأطراف الرئيسية للأزمة ، إلى حد كبير ، على إزالة بعض العقبات النفسية والسياسية الهامة وتركات الماضي الثقيلة التي استخدمت لإعاقة الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذه المشكلة المعقدة والخطيرة بشكل استثنائي . ونحن نقصد بوجه خاص القرارات التاريخية البعيدة المدى التي اعتمدها المجلس الوطني الفلسطيني ، ومن بينها القرار القاضي بإعلان دولة فلسطين - التي اعترفت بها يوغوسلافيا مع أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - فضلا عن اقامة حوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية .

غير أن مما يثير قلقا بالغا أن بعض الدوائر واسعة النفوذ في اسرائيل تواصل الاستخفاف بالجهود المبذولة لإيجاد أساس لبدء عملية الحل السياسي لقضية فلسطين ، أو تدأب على ربط تلك الجهود بشروط معينة . ومن الصعب بوجه خاص فهم رفض اسرائيل المستمر اجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية التي يعتبرها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وفي الشتات ممثله الشرعي الوحيد .

إن يوغوسلافيا تتوقع عن حق أن تكون دورة هذا العام نقطة فاصلة في الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم وعادل لقضية فلسطين ، واعتقد أن هذا رأيا تتشاطره

الاغلبية العظمى لبلدان عدم الانحياز . ونحن نرى أن على بعض الأطراف الاكثر أهمية في الازمة أن تعيد النظر في موقفها الحالي وأن تمكّن الامم المتحدة وأجهزتها الرئيسية ، ولا سيما مجلس الامن ، من النهوض بالدور الذي أناطه بها ميثاق الامم المتحدة في حل هذه المسألة التي تمثل بلا ريب أخطر تهديد للسلم والامن الدوليين .

ان الحل الدائم والعادل لهذه المشكلة الدولية يقتضي انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، في تقرير المصير واقامة دولة خاصة به ، واحترام حق كل بلدان وشعوب المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في السلم والوجود الآمن داخل حدود معترف بها دوليا .

وفي هذا السياق ، أيد المجتمع الدولي في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة بالاجماع تقريبا المبادرة الداعية لأن يعقد في موعد مبكر مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وكذلك قرارات الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة ، بمشاركة الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن وكل الاطراف المعنية مباشرة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . وقد أعادت بلدان عدم الانحياز ، في مؤتمر قمة بلغراد ، التأكيد على موقفها القائل بأن عقد المؤتمر الدولي ، وفقا للتصور آنف الذكر هو في الوقت الحالي أكثر الطرق واقعية وأوسعها نوالا للقبول من أجل كفالة الحل الدائم والعادل لأزمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين . ومن هذا المنطلق ، تحبذ يوغوسلافيا أن يبدأ مجلس الامن في وقت مبكر سعيا نشطا لايجاد أنسب الاسس للشروع في عملية تستهدف عقد المؤتمر الدولي ، وتؤيد الجهود التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة تحقيقا لتلك الغاية .

إننا نرى أن الوقت قد حان الآن لاتخاذ خطوات حاسمة لإزالة كل العقبات المتبقية التي تعترض حل قضية فلسطين . وبالنظر إلى الحالة المتفجرة الراهنة في الاراضي المحتلة بات اتخاذ تلك الخطوات أمرا لا يتحمل مزيدا من التأخير . لقد كان

الحل العادل لقضية فلسطين ، ويجب أن يظل ، أحد الشواغل الرئيسية للمنظمة العالمية . فواجب المنظمة إزاء الشعب الفلسطيني يحتم عليها تمكينه من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته . وستواصل يوغوسلافيا ، بوصفها رئيسة حركة بلدان عدم الانحياز ، تقديم دعمها الكامل واسهامها النشط في تحقيق تلك الغاية على وجه السرعة . ونحن ننطلق في هذا من تقديرنا لما ينطوي عليه أي تأخر في معالجة هذه القضية من مخاطر جديدة على السلم والأمن الدوليين ، وهي مخاطر يجب علينا أن نتضافر لدرئها .

السيد هوك (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، تود الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن تؤكد مجددا تأييدها القوي للجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .

إن الكفاح الذي خاضه الشعب الفلسطيني لنيل الاعتراف بتلك الحقوق كان طويلا ومضنيا . فحياة ذلك الشعب حافلة بمشاق لا تطاق : فقد تعرض لظروف لا انسانية في مخيمات اللاجئين ، كما قاسى ويلات الاحتلال والقمع ، وعانى من انتهاكات حقوق الانسان على أيدي سلطات الاحتلال . وحتى الآن لا يزال الشعب الفلسطيني محروما من الحياة الحرة ومن ممارسة حقه في تقرير المصير . وتوضح التطورات الاخيرة بصورة قاطعة أن اسرائيل مصرة على مواصلة سياستها الاستيطانية في الاراضي المحتلة ، ماضية بذلك في تقويض شروط وجود السكان الفلسطينيين . ويؤدي هذا إلى استفحال الحالة المتفجرة بالفعل ، ويجهض في الوقت ذاته الامكانيات التي ظهرت على طريق التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للصراع في الشرق الاوسط ولجوهره قضية فلسطين .

غير أن الفلسطينيين قد أوضحوا في بلاغة بارعة ، والانتفاضة توشك الآن على دخول عامها الثالث ، أن الشروع في تسوية الصراع يجب ألا يتعرض لمزيد من التأخير .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تدعو بقوة إلى الحل المبكر لكل الصراعات وتسوية كل حالات الصراع بوسائل سياسية . وتتفق حكومة الجمهورية

الديمقراطية الالمانية مع الرأي الذي جرى الاعراب عنه في عدد كبير من الوثائق الدولية ومؤداه أنه لا يمكن احلال السلم المستقر في المنطقة إلا بإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحظي حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة باعتراف كامل . ومن المؤكد أن الانتفاضة الشعبية قد أوجدت ظروفا وامكانيات جديدة للعمل الدولي المشترك للعشور على حل لقضية فلسطين .

وإذا كان من الصعب في الماضي تصور تسوية ذلك الصراع بغير منظمة التحرير الفلسطينية ـ بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ـ فمن الاصعب تصور ذلك اليوم . ويصدق ذلك بصفة خاصة منذ أن طرح الاقتراح المعقول والواقعي الذي وجهته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى اسرائيل بالدخول في حوار ، فهذا الاقتراح يشكل مبادرة سلام بناءة حظيت بتأييد دولي كبير .

وعلى مر الأشهر القليلة الماضية انتهجت منظمة التحرير الفلسطينية على نحو بناء سياسة واقعية تستند أساسا إلى المقررات التاريخية التي اعتمدت في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني . وقد أبدت منظمة التحرير الفلسطينية استعدادها للحل التوفيقي وكشفت عن إرادة سياسية للتوصل إلى مواءمة عادلة للمصالح . ومن الأمثلة على ذلك الاقتراح الذي قدمته مؤخرا بالدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل تحت اشراف دولي . وقد لقي هذا النهج الذي لا غنى عنه من أجل التحرك الحقيقي صوب ايجاد حل تأييدا اجماعيا في مؤتمر قمة الدول العربية الذي عقد في الدار البيضاء .

واليوم ، يتعين على اسرائيل أن تتخذ موقفا بناءً مماثلا ، إذ أن رفضها المستمر لمؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط والذي يطالب به المجتمع الدولي ، يتعارض تماما مع تطلعات شعوب المنطقة لأن تعيش في سلم وداخل حدود آمنة ، بل أنه يزيد من تفاقم الحالة المتوترة بالفعل .

إن الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وغيرها من الهيئات داخل اطار الأمم المتحدة أو خارجه ، كلها بذلت جهودا كبيرة للتوصل إلى تسوية مبكرة لصراع الشرق الأوسط نظرا لما له من مضاعفات ضارة بالسلم والأمن الدوليين . وهناك اتفاق عام في العديد من الوثائق والقرارات والمقررات بالنسبة للعناصر الأساسية في الحل الشامل لصراع الشرق الأوسط وقضية فلسطين . ومن هذه العناصر انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ولا سيما حق تقرير المصير ، وحق كل دول المنطقة - بما فيها دولة اسرائيل ودولة فلسطين - في وجود آمن وتنمية قابلة للاستمرار . وفي هذا السياق وحده يمكن ايجاد حل للمشاكل المتعلقة باللاجئين .

إن قضية فلسطين تعكس - كالمرآة - تعقُّد المشاكل التي تراكمت في الشرق الأوسط وتداخلها ، كما تعكس تعدد جوانبها وما بينها من تشابك . وهي لا يمكن أن تحل إلا عن طريق نهج شامل وإجراء مشترك من قبل كل الأطراف المعنية . ويعد عمل اللجنة

المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ذا أهمية قصوى في التصدي لتلك المهام المعقدة . ونود هنا الاشادة بالممثل الدائم للسنغال لدى الامم المتحدة السيدة ايساكلود ديالو ، لجهودها التي لا تكل بصفتها رئيسة للجنة .

وجمهورية ألمانيا الديمقراطية بوصفها عضوا في تلك اللجنة منذ وقت طويل كانت حريصة على المشاركة في الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية متفاوض عليها ومقبولة من الجميع حتى يتمكن الشعب الفلسطيني بعد كل هذا الوقت من ممارسة حقوقه الثابتة . وستواصل بلادي بكل قوتها تأييد أعمال اللجنة في السعي لبلوغ هذه الاهداف .

إن عقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط هو بالتأكيد أنسب سبيل لحل المشاكل المتعددة في المنطقة . ويجب أن يضم هذا المؤتمر كل الاطراف المعنية مباشرة - بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والاعضاء الدائمون في مجلس الامن - على قدم المساواة حول مائدة التفاوض . وبهذه الطريقة يتسنى التوصل إلى حل يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لسائر الاطراف المعنية .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية كل الجهود الرامية إلى ضمان انعقاد ذلك المؤتمر . ويجب الاستفادة استفادة قصوى من امكانيات المنظمة لتحقيق هذه الغاية ، على نحو ما وردت المطالبة به في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، إذ يقول :

"في السنة الماضية ، ازداد على نحو واضح ، رسوخ توافق الآراء الدولي المؤيد لعقد المؤتمر . واللجنة ، وفقا لذلك ، تحث الامين العام على أن يبذل قصارى جهده لكفالة اجراء مشاورات نشطة في اطار مجلس الامن تحقيقا لهذا الغرض . وتعتزم اللجنة مواصلة تكثيف جهودها في سبيل تحقيق هذا الهدف" . (A/44/35 ، الفقرة ١١٤)

ويجب أن تسفر هذه الجهود عن نتائج ملموسة لصالح السلم والاستقرار في الشرق الاوسط ، وكذلك لمصلحة الشعب الفلسطيني وشعب اسرائيل .

السيد داموداران (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ٤٣ عاما ، وعلى وجه التحديد في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، اعتمدت الجمعية العامة قرارها التاريخي ١٨١ (د - ٢) بشأن قضية فلسطين . وبعد انقضاء أربعة عقود وخوض أربعة حروب لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تمثل مأساة من أكبر مآسي عصرنا التي لم تحل .

في اجتماعات الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة التي عقدت في جنيف في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، وفي الأسابيع التي سبقت ذلك ، وقعت سلسلة من التطورات بالغة الأهمية أثارت التفاؤل المشوب بالحذر بالنسبة للتقدم صوب سعي جاد على الأقل لايجاد حل لقضية فلسطين . وكان اعلان دولة فلسطين واعتراف أكثرية الدول بها فور اعلانها واعتراف الأمم المتحدة بهذا الاعلان في القرار ١٧٧/٤٣ كلها أحداثا هامة للغاية ، ومشروع ياسر عرفات رئيس فلسطين ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني في عملية سلم عندما تكلم أمام الجمعية العامة . وعلى حد تعبير بسام أبو شريف ، مستشاره السياسي ، كما نشرته صحيفة "النيويورك تايمز" في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، فإن الرئيس عرفات تقدم بنقطة وحيدة هي

"ان الشعب الفلسطيني - استجابة لرأي من يعتقدون أن الحقوق الفلسطينية يمكن أن تضمن على نحو أيسر بالوسائل السلمية بدلا من الوسائل العنيفة ، يسعى إلى ايجاد حل متفاوض عليه يؤدي إلى إيجاد فلسطين حرة تعيش في سلم مع اسرائيل آمنة" . (صحيفة النيويورك تايمز ، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ٣١ ألف)

وكان من أثر اجراء الاتصالات المباشرة وبدء الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية أن زاد الأمل في أنه سيتسنى ، أخيرا ، العمل بواقعية وعلى نحو عملي لايجاد حل دائم وعادل وشامل لقضية فلسطين . وقد قوبلت هذه الاتصالات بترحاب واسع النطاق .

وبعد عملية السلم السياسية الجديدة من أجل التسوية التي بدأها الرئيس عرفات طرحت مقترحات شتى من أطراف مختلفة . ولا شك أن بعضها كان يسعى بإخلاص للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة . ويقتضي التوصل إلى مثل هذه التسوية الشاملة والعادلة والدائمة في الشرق الأوسط الاعتراف بعناصر أساسية معينة . وكثيرا ما تم التأكيد على هذه العناصر بشكل كاف من جانب أغلبية الحكومات والمنظمات غير الحكومية .

والواقع الأساسي في ذلك هو أن قضية فلسطين هي لبّ الحالة في الشرق الأوسط . وأي تسوية لا بد أن تأخذ في الاعتبار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقوقه في العودة إلى دياره وممتلكاته ، وفي تقرير المصير ، وفي الاستقلال الوطني وممارسة السيادة في دولة فلسطين المستقلة ، فضلا عن الاعتراف بحق جميع دول المنطقة ، ومن بينها فلسطين وإسرائيل ، في العيش في سلم وفي داخل حدود آمنة ومعترَف بها دوليا .

وهناك واقع آخر وهو أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ويتعين على إسرائيل أن تنسحب من كل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، ومن الأراضي العربية الأخرى المحتلة . ولا بد من التوصل إلى الحل المطلوب على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ويمكن تناول كل المسائل ذات الصلة وتسويتها على نحو أفضل في مؤتمر السلم الدولي المقترح بشأن الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن . وقد وردت هذه العناصر وهذا الإطار بشكل واضح في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المتخذ في العام الماضي .

وما دامت إسرائيل سادرة في حرمان الآخرين من الحقوق التي تطالب بها لنفسها ، فإن الشرق الأوسط لن يتمتع بالسلم الآمن والدائم ، الذي من شأنه أن يمكّن جميع الدول في هذه المنطقة ، بما فيها إسرائيل ذاتها ، من العيش في سلم ورخاء .

ويمرّ العالم الآن بمرحلة تاريخية في العلاقات الدولية . وتهب رياح تزيل الكثير من شراك الريبة وعدم الفهم . وهناك أمل متجدد في بلوغ مستقبل يشارك فيه الجميع . وقد أخذت صراعات إقليمية عديدة تفسح مكانها للتوافق والتعايش . واليوم تنهار آخر الآثار المتبقية من الاستعمار ، فقد أصبحت ناميبيا على وشك الاستقلال . والحالة المأساوية المستثناة الوحيدة هي حالة الشعب الفلسطيني الذي لا يزال يحيا حياة اللاجئين داخل فلسطين وخارجها . وتدعونا المرحلة الحالية من التاريخ لأن نضع نهاية مبكرة وسلمية لذلك الفصل المحزن وغير العادل من فصول تاريخ فلسطين . وقد آن الاوان لكي يضطلع المجتمع الدولي الممثّل في الامم المتحدة بمسؤوليته التاريخية حيال ذلك الشعب .

إن الشعب الفلسطيني يخوض نضالا باسلا . وتبين الانتفاضة بشكل رائع حماسه الذي لا يخمد وتصميمه الذي لا يلين على استعادة حقوقه وديياره من خلال تضحياته وعدم تعاونه مع المحتل . وعما قريب ستكمل الانتفاضة الفلسطينية عامها الثاني ، وبذلك يكون قد انقضى عامان من المعاناة التي تفوق الوصف . وبيت ساحور هي مجر مثال على ذلك ، ونهاريا مثال آخر . إلا أنه ما من شيء نجح في تحطيم روح الحرية والاستقلال التي تجلت في النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني . إن ما نشهده اليوم هو استشهاد شعب بأكمله ، وهذا أمر يتطلب منا جميعا أن نبدي الإعجاب والتعاطف مع هذا الشعب وأن نقدم له الدعم .

ونحن ، في الهند ، نشعر بوشائج قوية للتعاطف مع الشعب الفلسطيني ، ونُقدم دعمنا الكامل له في سعيه للحصول في وقت مبكر على حقوقه بما في ذلك حقه في أن يكون له وطن خاص به .

وقد ضمّن الأمين العام الملاحظات التالية في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة :

"إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تمثل مصدرا للقلق العميق والشديد ، لا لمجرد المبادئ والقضايا السياسية المطروحة في الميزان ، بل وبسبب المعاناة الإنسانية الشاملة التي يسببها العجز عن حل تلك القضايا ...

كما أن محاولاتي المستمرة لتمهيد السبيل أمام عملية تفاوض فعالة ... ، قد برهنت حتى الآن على عدم جدواها ، بصورة محبطة للآمال ...

"وفي غضون ذلك ، يزداد سوء الحالة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل ازديادا مضطردا ، إذ قُتل المئات من الناس وأصيب آلاف غيرهم أو احتجزوا منذ بداية الانتفاضة ... [واستمر] انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع رغم نداءات المجتمع الدولي . ومع ذلك فإن الجوانب السياسية للمشكلة هي التي يتعين أن تعالج إذا أُريد وضع حد للمواجهات ... ولذلك ، أود أن أذكّر جميع الأطراف المعنية بالحاجة الملحّة إلى عملية تفاوض فعالة تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتراعي على نحو تام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير ." (A/44/1 ، ص ٩-١٠)

ويشاطر وفد بلدي تماما تلك المشاعر التي أعرب عنها الأمين العام ويوافق على العلاج الذي وصفه لحل هذه المشكلة .

كما أن مؤتمر القمة التاسع لبلدان حركة عدم الانحياز المعقود في بلغراد قد أكد مجددا مرة أخرى على المبادئ الخاصة بتحقيق السلم الشامل في الشرق الأوسط .

ويود وفد بلدي أن يشيد بلجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف برئاسة السفيرة ديالو ، الممثلة الدائمة للسنغال ، للطريقة التي أدت بها المهام التي أناطتها بها الجمعية العامة . لقد بذلت اللجنة جهودا كبيرة للنهوض بتوصياتها وتنفيذها ، بما في ذلك التدابير الخاصة بتعميق الوعي الدولي بالحقائق المتصلة بقضية فلسطين . كذلك واصلت شعبة الحقوق الفلسطينية وإدارة شؤون الإعلام الاضطلاع باقتدار بالمسؤوليات المناطة بكل منهما .

وفي هذا الصباح ، احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني . وأود أن أختتم كلمتي بالرسالة التي بعث بها رئيس وزراء الهند في هذه المناسبة ، وهي تقول :

"ترتبط الهند بعلاقة خاصة مع الشعب الفلسطيني . والتزامنا بالقضية الفلسطينية مستمر ولا لبس فيه . ونحن على ثقة بأن هذا الشعب سيحقق قريبا أهدافه النبيلة المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ."

السيد سوتيروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد عرض وفد بلغاريا بالتفصيل موقفه بشأن الحالة في الشرق الاوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين ، خلال المناقشة الخاصة بالبند ٣٧ من جدول الاعمال . وقد بيّنت تلك المناقشة مرة أخرى وعلى نحو مقنع أن المشكلة الفلسطينية هي لبّ الصراع العربي الإسرائيلي ، وأنه لا يمكن تصور إحلال السلم الدائم في تلك المنطقة دون التوصل إلى حل عادل لتلك المشكلة .

ويمرّ العالم الآن بفترة لم يسبق لها مثيل من حيث ما تشهده من تطورات . ففي هذه الفترة تعزز حق الامم في حرية الاختيار باعتبارها أداة لتأكيد العمليات الإيجابية في العلاقات الدولية . ولا شك في أن الاحترام غير المشروط لهذا الحق إذا ما تُرجم إلى ممارسة عملية سيساعد في حسم الصراعات الإقليمية القائمة ومنع نشوب صراعات جديدة . ونعتقد أن شعب فلسطين العربي قد أبلغ العالم بعبارات واضحة وقاطعة أنه اختار تقرير المصير والاستقلال . والانتفاضة الجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ قرابة عامين هي الدليل الحي على تصميم الشعب الفلسطيني على استعادة حريته .

ومن مصادر القلق الشديد أنه نتيجة للإجراءات القمعية التي اتخذتها الدولة المحتلة ، كان معظم الضحايا من المدنيين ، والكثيرون منهم من الشباب والأطفال . ويساورنا القلق أيضا إزاء الحقيقة التي تأكدت في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة ، من أنه منذ بدء الانتفاضة تردت الحالة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل بشكل مستمر مع سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى وازدياد عدد المعتقلين ، رغم مناشدات المجتمع الدولي والنداءات المتكررة التي أصدرها مجلس الأمن إلى إسرائيل بأن تلتزم بتعهداتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب .

وقد أكدت القرارات التاريخية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ مرة أخرى دور منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني . وقد أوجدت قرارات المجلس فرصا واسعة لإجراء حوار حقيقي بشأن الحل الدائم والعادل لمشكلة الشرق الأوسط من خلال عملية تفاوضية فعالة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، مع إيلاء الاهتمام الواجب للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير .

ومما يؤسف له أن الإمكانيات الإيجابية لقرارات الجزائر وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني والخطوات والمبادرات البنّاءة التي اتخذتها عدة دول عربية لم تؤدّ إلى إجراء حوار بين إسرائيل والفلسطينيين . ويرجع هذا أساسا إلى عدم استعداد إسرائيل للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ولسحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة . وليس هناك تبرير لهذا التعنت ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية تعترف صراحة بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا وقد نبذت الإرهاب . وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الحكومة الإسرائيلية ينبغي أن تدرس بكل جدية الحقائق المتغيرة في المنطقة والعالم برمته .

وتشاطر جمهورية بلغاريا الشعبية الإرادة السياسية الغالبة للمجتمع العالمي من أجل التوصل إلى حل شامل وسلمي ودائم لمشكلة الشرق الأوسط . ونعتقد أنه يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور متزايد الأهمية في هذا المقام ، ولا سيما في تمكين الشعب

الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف . وسيكون هذا متفقا مع ازدياد جهود المنظمة العالمية في إيجاد الحلول السلمية للصراعات الإقليمية . وفي هذا السياق ، تعرب جمهورية بلغاريا الشعبية مرة أخرى عن تأييدها لفكرة عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الأوسط ، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بالنيابة عن دولة فلسطين ، ومشاركة الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن أملي في أن تبدي الدول التي تشترك بشكل أو بآخر في صراع الشرق الأوسط الإرادة السياسية ، والحكمة والواقعية في السعي من أجل إيجاد حلول مقبولة على نحو متبادل ، تقوم على أساس توازن المصالح سعيا إلى المستقبل السلمي والأمن والتعاون لجميع دول المنطقة .

السيد عبد الله (تونس) : تناقش الجمعية العامة قضية فلسطين والشعب الفلسطيني يستعدّ لإحياء الذكرى الثانية لانتفاضته البطلة ضد الاحتلال الإسرائيلي ، تلك الانتفاضة التي تعدّ ظاهرة نادرة بما اتسمت به من استمرارية وثبات ، وقد جاءة معبّرة عن إرادة نابعة من الأعماق في رفض الاحتلال والتشبث بالهوية الوطنية والإصرار على استعادة الحقوق الوطنية المشروعة .

وفي الوقت الذي يشهد فيه المجتمع الدولي تحولات لم تكن تخطر على بال ، وتسقط فيه الحواجز المادية والسياسية والمذهبية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية ، تظل قضية فلسطين قائمة بمآسيها وآلامها منذ أكثر من أربعين سنة دون أن يشملها مدّ الحرية الذي غمر مناطق أخرى من العالم .

وقد سمح جوّ الوفاق الذي يسود العلاقات الدولية منذ فترة من الزمن بتطويق النزاعات الإقليمية والتدرج بها نحو التسويات السلمية ، وتدعيم دور الأمم المتحدة في إيجاد الحلول لهذه النزاعات وآخرها قضية ناميبيا التي دخلت عهدا جديدا بعد انتصار حركة "سوابو" الوطنية في الانتخابات التأسيسية .

ومع ذلك ، بقيت القضية الفلسطينية بمعزل عن هذه التطورات الإيجابية التي استبشر بها الرأي العام الدولي وأدخلت على النفوس شعور الأمن والاطمئنان . وبقي الشعب الفلسطيني يواجه قوى البطش والطغيان متسلحا بوطنيته وحجارته متدرعا بقوة عزيمته وإيمانه بحقه في الحياة الكريمة ، ذلك أنه ابتلي بأبشع أنواع الاستعمار وأشدها قسوة ، استعمار توطيني اعتمد التهجير والتوسع ، فاجتثّ ذلك الشعب من أرضه وانتزع منه ممتلكاته ، وسلب منه مقوّمات حياته من أجل تفريغ الأرض من سكانها الأصليين وتوطين اليهود المستقدمين من مختلف البلدان والأصقاع .

فليس غريبا أن يثور الشعب الفلسطيني على هذه الأوضاع التي تهدف إلى التخلص منه بكافة الوسائل وتنفيذ الخطة الصهيونية القائمة على التوسع والعدوان .

ومهما عملت إسرائيل لتغطية الواقع الأليم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ، وبصفة خاصة منذ سنتين ، ومهما حرصت على منع تسرب الأخبار والصور عن ممارساتها البشعة ، فقد افتضح أمرها وانكشفت على حقيقتها ، نظاما أقيم على انتهاك حقوق الإنسان وعدم التوقف عند الاعتبارات الأخلاقية في سبيل تحقيق مآربه وغاياته .

وهكذا ، رأينا قوات الاحتلال لا تتردد في قتل الأطفال وتدمير البيوت والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية وتغيير معالم القدس الشريف ، ورأيناها وهي تكسر أطراف الشباب وتئد الأحياء ، ورأيناها تنتهك حرمات البيوت وتنسفها لمجرد الشبهة تطبيقا لمبدأ العقاب الجماعي ، مما يذكرنا بعهود مظلمة في تاريخ البشرية أحرى بإسرائيل أن تتعظ بآثارها الوخيمة .

إن استمرار الانتفاضة وتواصلها بدون هوادة طيلة أربعة وعشرين شهرا بالرغم مما يقترفه الجيش الإسرائيلي وفرق المستوطنين الذين يشكلون رديفا له من قمع وتعسف وتنكيل ، لهو تعبير عن رفض الأمر الواقع الذي تسعى إسرائيل إلى تكريسه بشتى الطرق والوسائل وتأكيد الوحدة الوطنية حول منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد حاولت إسرائيل أن تصور الانتفاضة على أنها عمل إرهابي ، ولكن حيلتها لم تنطل على أحد ولا حتى على أقرب المقربين إليها . فالواقع يكذب هذه الاباطيل ويقيم الدليل على أن السلاح الوحيد هو سلاح الحجارة في مقاومة آلة الحرب الإسرائيلية التي تتوفر على أحدث أنواع الاسلحة وأكثرها فتكا . وإذا كان من إرهاب فهو إرهاب الدولة الذي تقدم عليه إسرائيل يوميا في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وفي جنوب لبنان ، وفي ضواحي بيروت ، وفي الجولان ، وحتى في البلاد النائية عن فلسطين باعتدائها على أمن تونس وليبيا والعراق .

وبينما كان الشعب اللبناني يبكي في الاسبوع الماضي رئيسه الراحل رينيه معوض ، لم تحترم إسرائيل خشوع الموقف بل اختارت ذلك الظرف بالذات لترويع اللاجئين الفلسطينيين واللبنانيين في مخيماتهم بلبنان متخذة منهم هدفا لغاراتها الجوية .

إذا كانت الانتفاضة رفضا لسياسة الامر الواقع ، فهي في نفس الوقت مظهر من مظاهر النضج السياسي الذي بلغه الشعب الفلسطيني . وقد برز ذلك في شتى المبادرات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية ، في بحر السنة الماضية ، فكان إعلان الدولة الفلسطينية من طرف المجلس الوطني بالجزائر وكان خطاب الرئيس عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف ، وكانت المواقف التي عبّر عنها بكل وضوح في تلك المناسبة ، مما أقام الدليل على الاعتدال والواقعية اللتين تتحلى بهما القيادة الفلسطينية ، وعلى تصرفها المسؤول ومدى استعدادها للتضحية في سبيل سلم عادل ودائم .

وقد وجدت تلك القرارات والمواقف صدى واسعا في العالم بأسره وتوالت الاعترافات بالدولة الفلسطينية ودخلت الولايات المتحدة في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس . وقد بيّنت تلك المبادرات صدق القيادة الفلسطينية في توجهها السلمي . ولم يبق من مشكّك غير إسرائيل وذلك لمجرد المماطلة واستبعاد الحل .

لقد اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر الشرعية الدولية أساسا لفض المشكل تلك الشرعية التي تتمثل في قرارات الأمم المتحدة بدءا بقرار التقسيم

١٨١ (د - ٢) إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة . ووافق المجلس الوطني في الجزائر على اعتبار المؤتمر الدولي الإطار الأمثل لتحقيق السلم في الشرق الأوسط ، وقد جاءت القمة العربية التي التأمت في الدار البيضاء في شهر أيار/مايو الماضي مُزكية لهذه الاختيارات ، مؤكدة لمشروع فاس العربي للسلام ، ملتزمة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ومؤيدة عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، وجميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى قدم المساواة .

فماذا كان ردّ إسرائيل على كل هذه المبادرات ؟ لقد أجابت إسرائيل بلائحة كاملة - لائحة كاملة - من اللاءات : لا للمؤتمر الدولي ، لا للدولة الفلسطينية ، لا لحق تقرير المصير ، لا لمنظمة التحرير ، لا لمبادلة الأرض بالسلام . ليس هناك من مبرّر لهذه السلبية المطلقة سوى ما تضمره إسرائيل من نوايا مبيّتة لتنفيذ أطماعها التوسعية وتبين عنه من استهتار بالقرارات الأممية وتحدٍّ لإرادة المجموعة الدولية . ولنا أن نتساءل ، هل ليس في رفضها للقرار ١٨١ (د - ٢) أساسا للحلّ - ذلك القرار الذي نص على قيام دولتين عربية وإسرائيلية في فلسطين - أليس فيه تشكيك في شرعية وجودها نفسه ؟

لقد عمدت كعادتها إلى المراوغة وربح الوقت في حين كانت المجموعة الدولية تنتظر منها ردا حاسما بالإيجاب وسعيا جادا لتطبيق قرارات الأمم المتحدة . ولكن غايتها انحصرت ، مع الأسف الشديد ، في إيجاد الوسيلة الكفيلة بوضع حدٍّ للانتفاضة ، وليس في تحقيق سلام دائم وعادل يضمن الأمن والاستقرار للشعب الفلسطيني ولكافة شعوب المنطقة .

لقد اعتبرت الأسرة الدولية الحوار الفلسطيني الأمريكي بادرة مشجعة . ولم تبخل تونس بجهدها في سبيل تهيئة الظروف المناسبة لإقامته واستمراره . وإنه لمما يبعث على التفاؤل ما نشر من أخبار عن الاتصال المباشر على أعلى المستويات في هذا الإطار .

وأملنا أن يُفضي هذا الحوار إلى وضع الأمور في مسارها الصحيح وإعطاء الزخم اللازم لعملية السلام . ولا يفوتني أن أذكر في نفس السياق الجهود التي تبذلها المجموعة الأوروبية التي تربطها بالشرق الأوسط مصالح مشتركة في شتى المجالات . وان التأييد الواسع الذي حظيت به القضية الفلسطينية في العالم ، بما يكاد يكون إجماعا ، لهو خير ضمان لدفع مسيرة السلام .

ومما يستحق التنويه والإشادة ما يقوم به السيد الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار من جهود حثيثة في هذا السبيل وما تضطلع به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيستها السيدة آبسا كلود ديالو المندوبة الدائمة للسنغال من دور هام في توعية الرأي العام الدولي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضمان أوسع التأييد والمساندة لهذه القضية .

إن المجموعة الدولية واعية بمختلف الجوانب الايجابية والسلبية التي ذكرناها آنفا . وهذا ما يتضح من خلال رسالة رئيس مجلس الامن إلى السيد الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، عندما ذكر أنه :

"رغم أن أعضاء المجلس لاحظوا مع التقدير بعض الخطوات والمبادرات الايجابية التي اتخذت في العام الماضي فإنهم ما زالوا يشعرون بالقلق لاستمرار عدم احراز تقدم في تحقيق السلم في الشرق الاوسط وتزايد خطورة الوضع في الاراضي العربية المحتلة . ولذلك فإنهم مقتنعون بأنه يجب مواصلة بذل الجهود على سبيل الاستعجال لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للحالة في الشرق الاوسط وبصورة خاصة التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها" . (S/20968 ، الفقرة ٣)

ومثل هذه التوجه يدل على نظرة واقعية لمجريات الامور وشعور عميق بالمسؤولية إزاء شعوب المنطقة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني المناضل .

وإننا نهيب بمجلس الامن وبأعضائه الدائمين بصفة خاصة أن يغتنموا هذه الفرصة الثمينة والمؤاتية لتحقيق تقدم ملموس يستجيب لتطلعات الشعب الفلسطيني بل والاسرة الدولية ويبعد شبح الحرب عن منطقة لم تعرف غير ويلات الحروب والدمار .

ونحن في تونس كما أكد سيادة الرئيس زين العابدين بن علي أمام هذه الجمعية الموقرة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي :

"مستبشرون باستعادة المجموعة الدولية لثقتها في عمل الامم المتحدة وبإدراكها أنه لا حل للمشاكل الدولية إلا بتطبيق المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة التي تعهدت باحترامها كل الدول الاعضاء" . (A/44/PV.53 ، ص ٣-٥)

فعسى أن تستفيد قضية فلسطين والشرق الاوسط من هذه التوجهات البناءة وأن يتحمل مجلس الامن مسؤولياته بكل حزم وإقدام لتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني ورفع المظلمة التاريخية الكبرى التي كان ومايزال ضحيتها .

السيد لي لويي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : بعد نظر الجمعية العامة في قضية فلسطين في دورتها الثالثة والاربعين حدثت تغيرات هامة وايجابية في الحالة السائدة في الشرق الاوسط . وقد كانت التسوية السياسية لمسألة الشرق الاوسط على نحو متزايد في المسار الرئيسي لتطور الاحداث ، وبذلت الاطراف المعنية جهودا مطردة لإقرار السلم في المنطقة . وعلى وجه الخصوص ، منذ انشاء دولة فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية مجموعة من السياسات المرنة والواقعية كما اتخذت بعض الخطوات العملية لتشجيع عملية السلم ، وبذلك بعثت حيوية جديدة في عملية السلم في الشرق الاوسط وكسبت ثناء وتأييدا كبيرين في إطار المجتمع الدولي .

إن الانتفاضة التي قام بها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الاحتلال الاسرائيلي تدخل الآن عامها الثالث . وإزاء القمع الشديد الذي تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، ثابر الشعب الفلسطيني في كفاحه دون خوف من القوات الوحشية ، مدللا على الروح الباسلة والجسورة وتوقه القوي لاستعادة حقوقه المشروعة . وبهذا كسب تعاطفا وتأييدا دوليين كبيرين . إن كفاحه جعل المجتمع الدولي يدرك بصورة أوضح الحاجة الماسة إلى ايجاد تسوية للشرق الاوسط . كما قرب العالم من اعتراف واضح بأنه بدون استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وبدون ايجاد تسوية منصفة للقضية الفلسطينية ، لا يمكن التكلم عن السلم والهدوء في الشرق الاوسط . غير أن السلطات الاسرائيلية للأسف واصلت انتهاج سياساتها القائمة على القمع والتجويع ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، متجاهلة نداءات المجتمع الدولي العادلة وجهود السلم التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية ، والتزمت برفضها الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . وهذا الموقف المتعنت من جانب اسرائيل قد لاقى بالطبع إدانة أشد من جانب المجتمع الدولي وجميع بلدان العالم المتمسكة بالعدالة .

لقد تابعت الصين حكومة وشعبا الحالة في الشرق الأوسط متابعة وثيقة . ولقد أيدنا دائما قضية الشعب الفلسطيني العادلة والجهود المطردة التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية في محاولاتها الرامية إلى تحقيق حل سلمي لمسألة الشرق الأوسط . ونرى أن التسوية السياسية هي أفضل سبيل للتوصل إلى حل منصف ومعقول وشامل لمسألة الشرق الأوسط ويحدونا الأمل أن تمتنع جميع الاطراف عن استعمال القوة . وهذا الاستنتاج لم يستخلص مما يزيد على ٤٠ عاما من تجربة التاريخ في صراع الشرق الأوسط فحسب ؛ بل انه يتماشى أيضا مع الاتجاه السائد في الانفراج الدولي والتسوية السلمية للصراعات الاقليمية .

إننا نؤيد انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن . كما نؤيد فتح الحوار بجميع الاشكال التي تراها الأطراف ملائمة . ونطالب بأن تكف اسرائيل عن قمعها للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، وأن تنسحب من الاراضي العربية المحتلة وتعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ولا يمكن إلا بهذه الطريقة أن تكون هناك ضمانات مماثلة لأمن اسرائيل . ونأمل أن تعترف دولة فلسطين ودولة اسرائيل كل بالأخرى ، وأن تتعايش الأمة العربية والأمة اليهودية في سلم .

نعتقد أن إرساء السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط لن يفي بالاهتمامات والرغبات الأساسية للشعوب في جميع بلدان الشرق الأوسط فحسب ، وإنما سيسهم أيضا إسهاما مرغوبا في إرساء السلم والاستقرار في العالم بأسره . ونطالب حكومة اسرائيل بأن تواجه الحقيقة وتسير مع مد العصر ، وأن تغير موقفها المتصلب وتمضي على أساس مصالح جميع شعوب الشرق الأوسط ، بما في ذلك الشعب الاسرائيلي ، في اتخاذ اسلوب ايجابي ومرن حتى تساعد على إيجاد تسوية منصفة وشاملة لمسألة الشرق الأوسط تكون واعدة بالسلم والهدوء للشعوب في جميع بلدان الشرق الأوسط .

ونعتقد أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يركز انتباها أشد على مسألة الشرق الأوسط . ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة قادرة على الاضطلاع بدور أكبر في تشجيع التسوية السياسية السلمية لمسألة الشرق الأوسط . وبما أن الصين عضو دائم في مجلس الأمن ، فهي على استعداد لأن تقدم اسهامها ، بالاضافة إلى جميع الأطراف في مسألة الشرق الأوسط وجميع بلدان العالم التي تقدس السلم وتتمسك بالعدالة ، صوب تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تكلم وفد بلادي بالأمس ، وعرض آراءه فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط ، لكن معظم المتكلمين لم يفعلوا ذلك . فبدلا من التعرض للاضطرابات العديدة القائمة فيما بين العرب في المنطقة ، فضلوا أن يحولوا الانتباه وأن يوجهوه إلى اسرائيل والفلسطينيين فقط . وهذه الممارسة تتكرر في مناقشة اليوم . اسمحوا لي في هذا الصدد بأن أذكر الجمعية العامة بأن المشكلة الفلسطينية هي النتيجة المباشرة لعدم الاستقرار والعنف السائدين في انحاء عديدة من الشرق الأوسط . إن مشكلة الفلسطينيين هي النتيجة المباشرة للحالة في الشرق الأوسط ، ولموقف العداء المستمر الذي تتخذه الدول العربية تجاه اسرائيل .

إننا نعيش في منتصف حقبة تاريخية لن تمحى ذكراها لأجيال مقبلة . إن الجنس البشري يعرض ، للمرة الأولى ، بقاءه ذاته للخطر . فنحن نغير الهيكل المادي لكوكبنا ، والتكوين الجيني للنباتات والحيوانات ، والنظام الايكولوجي ذاته الذي تتوقف عليه مظاهر الحياة كافة ، والآن أصبح العلم الحديث مضطرا لأن يجد حلولا فورية لهذه الأخطار التي يصنعها الإنسان . ونحن على ثقة بأن الحلول ستتأتى ، وفي وقتنا هذا ، لأن جيلنا أنتج من العلماء أكثر مما أنتجته البشرية مجتمعة عبر تاريخها . إلا أن خلاصنا ليس بالعلماء وحدهم . إن الحلول الفعالة ، كما يعرف الجميع ، لا يمكن ايجادها وتطبيقها الا من خلال التعاون الوثيق والنشط .

مقابل كل هذه التحديات البيئية والعلمية تقف على أعتابنا فرص سياسية لها أبعاد تاريخية . فقد أصبح التطلع إلى الديمقراطية يؤكد ذاته حتى في أشد أركان العالم مناعة . وبدأت الحوائط المادية والايديولوجية تتداعى ، وقللت ثورة الإعلام من حجم الكوكب ، وجعلت رسالة الديمقراطية تنتشر وتتجاوز الحدود المادية والسياسية . وبما أن الديمقراطية تتميز بتبادل مفتوح للآراء ، فكلما تعزز الديمقراطية وأصبحت أكثر انتشارا ، ازدادت امكانية التفاعل السلمي بين الشعوب وبين الأمم . بل الواقع أنه لدى معالجة المنازعات السياسية في هذا العصر الديمقراطي الجديد ، بدأ الحوار

والمفاوضات تحل محل اللجوء إلى القسر والتهديدات والعداء . وميزة الديمقراطيات تكمن في الاقتناع العميق بأنه حتى عندما تكون عملية التفاوض محفوفة بالاخطار ، فإن المخاطر التي ينطوي عليها الحوار والحل التوفيقي ، تكون أقل كثيرا من مخاطر العنف والارهاب والحرب .

أما الواقع المحزن في الشرق الأوسط فهو ان اسرائيل ما زالت أقلية ديمقراطية في تلك المنطقة . إن رياح التغير والتقدم السياسي التي تكتسح جميع مناطق العالم بسرعة تدير العقول ، لم تمس الشرق الأوسط تقريبا ؛ فليس ثمة تغيير حتى اليوم . ان رفض الدول العربية المستمر لإسرائيل ما هو الا نتيجة موقف الرفض وعدم التسامح الذي ما زال سائدا في معظم بلدان الشرق الأوسط . واسرائيل هنا هي الاستثناء . فهذه الديمقراطية الصغيرة ما برحت لعقود ، ومنذ ميلادها الجديد ، تحث جيرانها على التعايش معها سلميا . وقد دعونا الدول العربية باستمرار إلى أن تنزع الطابع العسكري عن الصراع ، وأن تضفي الطابع الديمقراطي على الحل .

ولكن هذا المفهوم لم يجد مكانه في معظم أنحاء المنطقة المحيطة بإسرائيل . وكان اغتيال السيد رينيه معوض رئيس جمهورية لبنان المنتخب حديثا ، تذكرة جديدة لنا بالطابع الحقيقي للمنطقة التي نعيش فيها ، حيث العامل المستقر الوحيد هو عدم الاستقرار ، وحيث تبادل الاتهامات اللاذعة والاغتيالات السياسية والقتل الجماعي للمنشقين هي المعايير المقبولة . ثم تعززت هذه المعايير على يد منظمة التحرير الفلسطينية التي تخص نفسها بحق "النشر والتأليف" في ممارسة الانتقام المنهجي من المدنيين ، بخطف الطائرات وأخذ الرهائن وتفجير السيارات والطائرات بالقنابل ، علاوة على قتل المدنيين الابرياء عشوائيا في المطارات والسفن السياحية والمدارس والمعابد والجوامع .

وهنا في الامم المتحدة نشهد اتجاها تبدو فيه المناقشات المتعلقة بقضايا عديدة ، وبالذات تلك المتصلة بالصراع العربي - الاسرائيلي ، كما لو أنها تجري داخل جدران زجاجية معزولة : فكثيرا ما تكون المناقشات هنا منفصلة تماما عن واقع الحال

في الشرق الأوسط . والمسؤولية عن هذا السجل الحالك تقع بالكامل على عاتق الكتلة العربية ، فهي ، بدلا من أن تستخدم الأمم المتحدة لتعزيز التسامح المتبادل والتفاهم والحوار ، تستعمل هذه المنظمة اليوم ، كما كانت في الماضي ، كسلاح اضافي ، ووسيلة أخرى من وسائل الحرب في كفاحها المتواصل ضد اسرائيل . ومن هنا برزت ظاهرة شاذة ، وهي أن القرارات الصادرة عن منظمة مكرسة للسعي إلى السلم أصبحت تتطابق تماما مع أشد المواقف العربية عدوانية وتعنتا .

وبالتالي أصبحنا نشهد هنا في الجمعية العامة ، بدلا من إدانة أعمال الحرب التي ترتكبها الدول العربية ، توجيه النقد لمعاهدة السلم الوحيدة التي أمكن التوصل إليها في المنطقة . في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، صادقت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين على القرار ٣٤/٦٥ باء الذي أدان بشدة ما أسماه "جميع الاتفاقات الجزئية والمعاهدات المنفصلة" ، وأعلن أن اتفاقات كامب ديفيد باطلة . لقد دفعت الأمم المتحدة إلى شجب اتفاق السلم الموقع بين مصر واسرائيل ، وهو معاهدة السلم الشاملة الوحيدة التي وقعت بين أطراف في الصراع العربي - الاسرائيلي .

وليس هناك أدل على هذا البعد عن الواقع من الوجود المستمر لافراد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين على خط منطقة ١٩٧٥ العازلة المؤقتة التي أصبحت الآن غير قائمة ، فبعد انسحاب القوات الاسرائيلية منذ ١١ عاما ، أصبح مكان مراقبي تلك الهيئة اليوم يقع مئات الكيلومترات داخل الأراضي المصرية ، والواقع أن تغيير الحدود لم يؤثر على المراقبين . لقد تحركت الحدود ، ولم يتحرك المراقبون .

وهنا في هذه الجمعية أيضا شهدنا عملية نهب أخرى دبرتها ونظمتها دول عربية متطرفة مع منظمة التحرير الفلسطينية : فمنذ عام ١٩٧١ دُفعت الجمعية العامة إلى إدانة الجهود التي تبذلها اسرائيل لاعادة تعمير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وفي

تلك السنة بالذات ، شرعت اسرائيل في جهد عملاق ينطوي على عملية شاملة ومكلفة لإعادة تعمير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة . وفي التزام ما زال قائما حتى اليوم ، فإن أكثر من ٢٢ ألف أسرة ، أي حوالي ١٥٠ لاجيء يستفيدون من البرنامج ، تركوا المخيمات بمحض ارادتهم ، وهم يقيمون اليوم في أحياء حديثة ، خارج المخيمات ولكنها قريبة منها .

وهكذا فإن اسرائيل لم تقم بإعادة تأهيل اللاجئين اليهود القادمين من البلدان العربية فقط ، والبالغ عددهم ٠٠٠ ٨٠٠ ، بل انها الطرف الوحيد الذي يقوم فعلا بإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين . ومن جهة أخرى فإن المجموعة العربية ، في الوقت الحاضر كعهدها في الماضي ، تواصل العمل على إدامة مشكلة اللاجئين . فهم يعكفون على استغلال المعاناة البشرية منطلقا في كفاحهم ضد اسرائيل .

وهكذا مافتئت المجموعة العربية المحرك وراء القرارات السنوية للجمعية العامة من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٨ التي لم تتوقف عند إدانة الجهد الانساني فحسب بل تجاوزتها ، على سبيل المثال ، إلى الطلب من اسرائيل :

"اتخاذ خطوات فعالة فورا تكفل عودة اللاجئين المعنيين إلى المخيمات التي نقلوا منها ..." . (القرار ١١٢/٣٣ هاء ، الفقرة ١)

هذه القرارات السنوية مستمرة حتى هذا اليوم بشتى الصيغ ، وتفترض صحة ما تطلب اثباته : هل هذا حقا السبيل إلى تحقيق السلم وتمهيد الطريق إلى إيجاد الحلول ؟

هنا في الجمعية العامة شهدنا كيف استمالت المجموعة العربية الدول للتصويت على المساواة الشائنة بين الصهيونية والعنصرية ، في الوقت الذي كان هؤلاء الذين صوتوا تأييدا لذلك القرار يعلمون تمام العلم ، حتى خلال ادلائهم بأصواتهم ، أن هذه كذبة كبرى ، وأن مجرد ذكر اللفظين معا هو بمثابة الجمع بين لفظين متناقضين ، وأن هذا القول ينطوي على مفاهيم متعارضة تماما تتنافى تنافيا تاما مع أي منطق .

بيد أن المغزى المشؤوم لذلك القرار المخجل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير . إن عملية وصم الصهيونية بأنها عنصرية تتسم في ذاتها بالعنصرية ، وتنذر بخطر بالغ ليس على اليهود في كل مكان فحسب ، بل أيضا على العديدين من غير اليهود . لأنه إذا كان اليهود هم ، في كثير من الاحيان ، أول مجموعة تهاجَم على أسس عنصرية ، فلن يكونوا مطلقا آخر مجموعة . ولهذا السبب فإن أندريه شاروف ، من بين العديدين من ذوي الضمير ، وصف هذا القرار بأنه "عمل بغيض" .

وهنا في هذه المنظمة ، في خضم كل جهود الدعاية العربية ، تُجاد على نحو خاص ممارسة الكيل بمكيالين . وهكذا تعودنا على رؤية الطغاة يدينون الطغيان والعنصريين يهاجمون العنصرية ، وكون بعض أعضاء لجنة حقوق الانسان من بين أكبر منتهكي حقوق الانسان . والأسوأ من هذا كله ، أن بعض الدول المستنيرة التي تؤيد حقا الحرية والديمقراطية قد أذعنت لعملية الكيل بمكيالين التي تتسم بالنفاق ، وأصبحت ذاتها جزءا من تلك العملية .

وهنا فقط في الأمم المتحدة نشهد الإدانات المستمرة للجهود المنفردة التي تبذلها اسرائيل من أجل مكافحة الإرهاب الدولي ، دون حتى مجرد الإشارة إلى الاعتداءات الارهابية البشعة التي لا تعدّ ولا تحصى التي ترتكب ضد المدنيين الاسرائيليين واليهود في جميع أنحاء العالم ، ناهيك عن ادانتها . وما مذبحة الرياضيين الاسرائيليين خلال الألعاب الأولمبية في ميونيخ ، ومذبحة التلاميذ الاسرائيليين في مدرسة معلوت الثانوية ، ومذبحة الاتوبيس في عام ١٩٧٧ على طريق حيفا - تل أبيب إلا غيض من فيض الاعتداءات الدموية التي لم تدان هنا قط . المحرضون على العنف يفلتون من الادانة ، في حين يتعرض ضحاياهم للإدانة .

وهنا فقط نشهد وقاحة تلك الدول العربية ، المتواطئة والمتعاونة مع الإرهاب الدولي والمسؤولة عن مقتل مئات الضحايا الأبرياء من شتى الجنسيات ، في توبيخ اسرائيل بلا خجل على عملية عنتابة التي جرى فيها انقاذ ١٠٣ مدنيا بريئا من أيدي الإرهابيين الدوليين المتعطشين للدماء .

وهنا فقط في الجمعية العامة نشهد الإدانات السطحية في تعميمها الموجهة لاسرائيل على استخدامها المزعوم للتدابير العنيفة ، في حين تحاول اسرائيل في واقع الأمر إيقاف العنف باستخدام أقصى درجات ضبط النفس ، ذلك العنف الذي تموله وتدعمه وتشجعه وترتكبه منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الدول العربية .

ان أكثر من ١٥٠ عربيا فلسطينيا ، أي ربع مجموع الأشخاص الذين قتلوا في أعمال العنف التي وقعت في العامين الماضيين ، قتلوا عمدا على يد منظمة التحرير

الفلسطينية بأكثر الطرق التي يمكن أن يتصورها العقل وحشية . وأوامر قتل الـ ١٥٠ شخصا فلسطينياً على يد فلسطينيين أرسلت مباشرة من مقري منظمة التحرير الفلسطينية في تونس والأردن . هنا فقط نشهد إهمال هؤلاء الضحايا الفلسطينيين بمنتهى عدم الاكتراث من جانب هؤلاء الذين يزعمون أنهم يشعرون بالقلق إزاء محنة الفلسطينيين .

لم نكن بحاجة إلى انتظار تقرير لجنة العفو الدولية لكي ندرك أن من مسؤولية اسرائيل حماية السكان المحليين . ولم نكن بحاجة إلى انتظار ذلك التقرير لكي نقتنع بالتزام اسرائيل بمقتضى القانون الدولي بتعقب القتلة المنتمين إلى منظمة التحرير الفلسطينية واتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم . اننا نعلم ذلك ونتصرف بموجبه .

وهنا فقط في الجمعية العامة يوجه اللوم إلى اسرائيل على أنها الطرف المعتدي ، في الوقت الذي ينشأ فيه العدوان من بعض الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية . لقد شُن على اسرائيل أكثر من ٤٠ اعتداء ارهابيا ، بمساعدة ودعم من سوريا وإيران ، منذ أن زعم عرفات ، بقوله "كادوك" ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، تخلّيه عن الإرهاب .

وهنا فقط تعنّف اسرائيل لاستخدامها الغازات المسيلة للدموع في جهودها لإخماد أعمال الشغب الجماهيرية ، في الوقت الذي تأتي فيه الإدانة من بلدان مثل العراق الذي قتل ، باستخدام الغازات الكيميائية الفتاكة ، أكثر من ٠٠٠ ٥ من مواطنيه المدنيين الأكراد في يومين دمويين .

وهنا فقط يدين المتكلمين بكثير من الجلبة اسرائيل لطردها الأشخاص المتهمين بأعمال التحريض والإرهاب في حين يتعامون عن أعمال الترحيل بالجملة لمئات الآلاف من المواطنين الأبرياء من بلدانهم ومناطقهم .

وهنا فقط في هذه الجمعية تتجرأ تلك البلدان ، التي تزوّد نظام الفصل العنصري بـ ٩٠ في المائة من احتياجاته من النفط ، على توبيخ اسرائيل على دعمها المزعوم لنظام الفصل العنصري ، في حين مافتئنا نصرح ، دون انقطاع المرة تلو الأخرى ، ومؤخرا من على هذه المنصة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، بأن اسرائيل

والشعب اليهودي يدينان ويرفضان ، على نحو جازم وقاطع ، الفصل العنصري سواء باعتباره ايديولوجية أو نظاما سياسيا .

وانني على اقتناع بأن جميع الحاضرين هنا يدركون أن اسرائيل مجتمع متعدد الأعراق يتألف من زهاء ١٠٠ مجموعة عرقية من جميع الأشكال والالوان ، وأنها في طليعة دول العالم التي لا تميز بين ألوان البشر . ومع ذلك فإن أيا من هذه الحقائق لا تكبح المشتركين في توجيه هذه التهجمات إلى اسرائيل ، ولا تؤثر في أنماط تصويتهم .

هنا فقط في الأمم المتحدة نشهد التلاعب بطلب عقد دورات استثنائية للجمعية العامة ومجلس الأمن في مواعيد محددة سلفا وذات أهمية خاصة بالنسبة للكتلة العربية ، في حين لا يوجد أي أساس لتبريرها .

وهنا فقط نلاحظ الجهود المحمومة الرامية إلى عزل اسرائيل بأي ثمن ، والمتمثلة في المحاولات المنهجية من جانب المجموعة العربية لمنع تبني اسرائيل للقرارات من أي نوع بما في ذلك أكثرها براءة من الناحية السياسية مثل تلك المتصلة بالمسنين أو الشباب .

وهنا فقط نشهد خلال كل مناقشة عامة الإعراب بلا خجل عن العداء العربي ، حيث تنصرف خارج القاعة جميع وفود الدول العربية ، خلا وفد واحد ، عندما يقوم رئيس وزراء اسرائيل أو وزير خارجيتها بتوجيه ندائه السنوي إلى الدول العربية بالبدء في مفاوضات مباشرة وتحقيق السلم .

هنا في هذه القاعات فقط يمكن لعادة الاعتراض على وشائق تفويض وفد اسرائيل ، بهدف طرد اسرائيل من هذه المنظمة ، أن تكرر نفسها كل عام .

وأنه في هذا المكان فقط تستطيع هذه الدول عينها وفي نفاق صارخ أن تقـــدم قرارات تدعو الى عقد مؤتمر دولي برعاية المنظمة نفسها التي يسعون الى طرد اسرائيـل منها .

ونادرا ما تكون هذه الطريقة وسيلة لتحقيق السلام ، وحل الصراع العربـــي - الاسرائيلي ، وتحسين حظ الذين وقعوا وسط المعمعة ، أو ايجاد حل لمشكلة السكـــان الفلسطينيين في يهودا والسامرة وغزة . إن التكرار غير المجدي للكليشيهـــات والشعارات من جانب الناطقين باسم الدول العربية وغيرها من شأنه في أحسن الاحوال أن يعمل على إضعاف امكانيات التوصل الى أي حل ، وفي أسوأ الاحوال أن يؤجج الحقـــد ويعمّق الصراع .

ومع ذلك ، فإن المناقشة بشأن قضية فلسطين ما زالت تتسم بالاحاديـــة ، والتحيُّز وتحكمها مقاييس أخلاقية مزدوجة . إن اسرائيل تجابه ببيانات متكررة عدائيـــة وتنحو منحى الحرب من جانب ما يربو على ٢٠ دولة عربية وغيرها . انهم يمثلون حكومـات لا تفعل شيئا من أجل تعزيز الحوار ، والمفاوضات أو السلام . وبدلا من ذلك فإنهـــم يعيدون المطالب المتطرفة ، يزيّنها تنابز فاضح بالالقاب واتهامات مغلوطة مرفقـــة ببيانات لا تكشف عن نيتها .

وكل هذا لا يقدم شيئا من أجل تشجيع أطراف النزاع على التقدم بقضية الســـلام . إن هذه المناقشة وما يعقبها من قرارات لا تفلح في تشجيع الحوار السياســـي أو المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول المجاورة لها والفلسطينيين في يهـــودا والسامرة وغزة .

على العكس من ذلك تخضع هذه المناقشات لأشد المواقف العربية عنادا ووحشيـــة . وهذه المواقف تكشف عن الموقف العقلي الراسخ عميقا والقائم على الحصول على كل شـــيء أو لا شيء ، هذا الموقف الشائع في التقاليد العربية الراديكالية حيث تقبل فقـــط الحلول المثالية القصوى ، بغض النظر عن كمية الدم المسفوح في العملية .

لقد كانت المأساة الفادحة والخطأ المهلك للفلسطينيين العرب في ميلهـــم البغيض لتبني الخيارات المتطرفة واستثناء أي حل وسط . لقد فعلوا هكذا منذ أوائـــل الثلاثينات عندما ساروا وراء الحاج أمين الحسيني مفتي القدس ، والذي دعا من موقعـــه في ألمانيا النازية الى تصفية الجاليات اليهودية في أوروبا وفلسطين .

لقد رفضوا قرارات لجنة بيل سنة ١٩٣٦ التي أوصت بتخصيص ٨٠ في المائة مـــن المنطقة الواقعة غربي نهر الاردن لهم . ورفضوا الكتاب الابيض لتشمبرلين في عـــام ١٩٣٨ . ورفضوا خطة التقسيم التي قدمتها الامم المتحدة عام ١٩٤٧ . ورفضوا الحـــدود القائمة قبل عام ١٩٦٧ . ورفضوا قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) في سنة ١٩٦٧ . ورفضـــوا إعادة تأهيل لاجئيهم ورفضوا اتفاقات كامب ديفيد التي دعت الى اجراء مفاوضات حـــول الوضع المستقبلي ليهودا والسامرة وغزة .

واذا علّمنا تاريخ هذا الصراع شيئا فهو حماقة الرفض ، لقد آمنت اسرائيـــل والشعب اليهودي على الدوام بأنه لو وجدت وشيقة و ٣٠ في المائة منها لصالحـــك ، فاقبلها أساسا للمفاوضات . ودائما آمن الرفض العربي بأن الوثيقة التي تشتمل علـــى ٨٠ في المائة منها لصالحك فالق بها خارجا .

ولسوء الطالع ما زال بعض الفلسطينيين العرب يكررون الخطأ القديم نفســـه . فبدلا من اختيار طريق الحوار والمفاوضات والحل الوسط ، فإنهم ما زالو يسيـــرون وراء التطرف فقط ويلجأون اليه . والمحزن أن المداولات الجارية هنا هي وريثة هذه التركـــة المتطرفة .

وفي هذه الفترة التي تشهد دفئا في العلاقات العالمية ، ينبغي علينـــا أن نعتمد نهجا بنّاء ليس فيما يتعلق بالمشاكل الايكولوجية فقط أو النظام العالمـــي القائم على الحرب الباردة الآخذ في الانهيار ، ولكن فيما يتعلق بالصراع العربـــي - الاسرائيلي أيضا .

هناك عدد من الحقائق الاساسية التي يتوجب تكرارها في هذا الإطـــار : إن اسرائيـــل لم تعلن قط حربا ضد الدول العربيـــة ؛ بل إن الدول العربيـــة هي التي شنت

الحرب على اسرائيل سنة ١٩٤٨ وهي التي قامت بكل وقاحة بإبلاغ الامم المتحدة رسميا عن العدوان الذي تشنّه .

واحد وأربعون عاما من حالة الحرب وخمس حروب ؛ عشرات الالوف من قتلى الحـــرب على الجانبين ؛ ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ عربي و ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ يهودي - هذه هي الثمار المرة لهذا العدوان الذي لم يتوقف . واحد وأربعون عاما من النداءات المتكررة ترسلها اسرائيل لجيرانها المتحاربين للقبول بوجودها مرة والى الابد ، وانهاء حالة الحرب وتطبيـــع العلاقات . واحد وأربعون عاما من النداءات من جانب واحد من أجل السلام .

عشرون دولة عربية ما زالت في حالة حرب رسمية مع اسرائيل . وعلى الجبهـــة الشرقية وحدها نواجه جيوشا عربية جرّارة تعدادها اكثر من مليون رجل على أُهبـــة الاستعداد ، وأكثر من ٠٠٠ ١٠ دبابة ، و ٥٠٠ ١ طائرة مقاتلة ، ومئات الصواريـــخ ، وبعضها مزود برؤوس كيميائية - وجميعها موجهة على المراكز ذات الكثافة السكانية في اسرائيل .

دولة عربية واحدة فقط كانت لها الشجاعة لتطليق هذا المسار . انها مصـــر ، أكبر الدول العربية والابرز بينها ، وتحت قيادة السياسي العظيم فيها ، الرئيس أنـور السادات ، توصلت الى نتيجة مؤداها أن اسرائيل هي التي بحاجة الى تأكيدات على أنهـا تحظى بالترحيب في الشرق الاوسط وأن الحل الاوحد للصراع هو من خلال المفاوضـــات المباشرة . ولقد رحّب شعب اسرائيل بالخطوة الشجاعة التي اتخذها الرئيس الســـادات عندما قَدِمَ الى القدس . وكانت النتيجة الطبيعية إعلانه "لا حرب بعد اليـ ـوم" ، واتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام النهائية - وكلها تقوم على القـــرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

إن الطريق التي سار عليها الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن ، من خـــلال المساعدة التي قدمتها الوساطة الخلّاقة والبنّاءة التي قامت بها الولايات المتحـــدة ، أثبتت أن هناك وسائل للخروج من دائرة حالة الحرب ، بشرط أن تتوافر التطلعات علـــى جانبي الحدود من أجل سلام يقوم على التفاوض .

هذه التطورات التاريخية التي حملت في ثناياها وعدا ورؤيا بمستقبل أفضـــل حدثت كلها قبل ١١ عاما .

مُذاك حدثت تحركات دبلوماسية عديدة ، وفي المقام الاول بين مصـــر والاردن واسرائيل . وبدأت صلات بين اسرائيل وبعض الدول العربية وتم توقيع اتفاقية بيـــن لبنان واسرائيل وصادق عليها البرلمان اللبناني ، لتُلغى تحت تاثير الضغط الســـوري فقط .

إلا أن الدول العربية الـ ٢٠ التي ما زالت في حالة حرب رسمية مع اسرائيـــل تواصل تجاهل النداءات المتكررة لاسرائيل لإنهاء الصراع . وهذا المأزق لا يمكـــن أن يُحل إلا اذا انضمت الدول العربية الى الجهود الرامية الى حل الاحبوله المتشابكـــة للصراع المتمادي في منطقتنا واشتركت في الجو الدولي السائد المتسم بالحـــوار والتقارب وتطبيع العلاقات . إن الجو العدائي الذي ما زال مستمرا ويرّن صداه في هـــذه القاعات لا يبرهن إلا على أن الحل لا يوجد هنا ، وأنه موجود وسيكون موجودا في الحـوار والمفاوضات المباشرة ـ وليس في قرارات أحادية متكررة .

إن مبادرة السلام التي قامت بها حكومة اسرائيل في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ أعـــادت الحياة الى عملية السلام وتسود المنطقة الآن آمال جديدة . إن المبادرة ترمي الى حـــل الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتحقيق السلام من خلال نهج عملي وواقعي وشامل .

تدعو نقاطه الاربع الى : تعزيز معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ؛ انهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل ؛ تعمير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ؛ اجراء انتخابات بين السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة وغزة . وهذه النقاط الاربع تدعم بعضها البعض . وإحراز تقدم في واحدة منها ييسر إحراز التقدم في كل من النقاط الاخرى . لهذا السبب ، فإننا نعتقد أنه ينبغي للنقاط الاربع أن يؤخذ بها على نحو متوازن وبقوة متساوية .

وما من أحد ينبذ هذه النقاط إلا الدول العربية المتطرفة . فالنقطة الاولى ، التي تدعو الى تعزيز معاهدة السلام ، يجري اتخاذ اجراءات بشأنها بالفعل ، والنقطة الثالثة ، التي تستهدف اعادة تعمير مخيمات اللاجئين ؛ يعترف بها دولية على أنها حاسمة ؛ والنقطة الرابعة - أي مفهوم الانتخابات - يؤيدها الفلسطينيون في الاراضي بقوة . والنقطة الثانية فقط ، التي تحث على قيام سلام مع جيرانها العرب ، بقيت بعيدة المنال . ومع ذلك فإنها أكثرها أهمية ، لأن انهاء حالة العداء عنصر لا بد منه لاية عملية سلام . ومن الواضح أن السلام في منطقتنا رهن بتطبيع العلاقات بين اسرائيل وجيرانها العرب .

وعلى الرغم من جميع العقبات ، ما زال هدفنا التحرك بأسرع ما يمكن صوب الانتخابات في اراضي يهودا والسامرة وغزة . فمن شأن هذه الانتخابات أن تمكن الفلسطينيين لاول مرة في تاريخهم من اختيار ممثليهم الشرعيين بحرية وبصورة علنية . إن هذا هو المعنى الحقيقي لتقرير المصير : تمكين الشعب من ممارسة اختياره لممثليه في انتخابات حرة . وما من أحد يملك حق الادعاء بأنه يمثل شعبا ، سوى ممثليه المنتخبين . ولهذه الاسباب بالذات ، فإن الذين يسمون أنفسهم "الممثلين الشرعيين الوحيدين" يصابون بالهلع من هذه الانتخابات ، ومن هذا التعبير الحقيقي عن تقرير المصير . فقبل خمسة أيام فقط قام أبو أياد ، نائب عرفات ، مرددا تهديد عرفات بإطلاق عشر رصاصات في صدر أي فلسطيني يعارضه ، بإصدار البيان التالي :

"إنني أحذّر أي فلسطيني يشارك في أي اجتماع أو حوار أو مفاوضات مع اسرائيل دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية" . (صحيفة الشرق الاوسط ، المملكة العربية السعودية ، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩)

ومنظمة التحرير الفلسطينية - وهي لفيف من ارهابيين ليسوا ممثلين وحيدين وليسوا ممثلين شرعيين للفلسطينيين - خائفة جدا الى حد أنها قتلت ما يزيد على ١٥٠ فلسطينيا معارضا لها . كل هذا باسم تقرير المصير .

إن زعماء منظمة التحرير الفلسطينية يرتكبون أعمال الارهاب والقتل في الوقت الذي يدعون فيه ، بنفس النفس ، أنهم الممثلون الشرعيون لضحاياهم ، ويفترض ، أنهم على استعداد للتفاوض نيابة عنهم . إن هذه القوة التدميرية تعارض من حيث المبدأ العملية الديمقراطية ، وتستخدم القوة لمنع ظهور ممثلين حقيقيين من خلال انتخابات حرة .

إن اسرائيل مصممة على تنفيذ مبادرة ١٤ أيار/مايو للسلام . وحملة الارهاب الفلسطينية الداخلية ستُمنى بالفشل ، وستُجرى الانتخابات في يهودا والسامرة وغزة . وتعتزم اسرائيل أن تختتم بسرعة المفاوضات مع الممثلين الفلسطينيين المنتخبين بشأن فترة ثلاث سنوات من الحكم الذاتي ، مما يعطي الفلسطينيين سيطرة فعالة على معظم جوانب حياتهم اليومية . ونحن ملتزمون ببدء مفاوضات بشأن تسوية دائمة في غضون ثلاث سنوات من بدء فترة الحكم الذاتي .

هذه مبادرة حقيقية وعملية تستهدف إقامة الجسور والتخلص من الريبة ، والتوصل الى اتفاق بشأن أول خطوة ممكنة صوب سلم شامل . ولا يوجد أي منطق لاستمرار الرفض . لقد آن الاوان لوضع نهاية لدورة العنف والكراهية المتأصلة ، والتخلص من الشعارات المتحجرة المتجمدة التي تستخدم هنا ، والتي لا تخدم إلا كعقبة كأداء اضافية على طريق التسوية .

ليتسنى النهوض بعملية السلم يتعين علينا أن نتغلب على العديد من المزالق على الطريق . وكلما تحاشينا الشعارات المتصلة بالتطلعات المطلقة والتسوية الدائمة ، كلما تحسنت احتمالات تحقيق الاتفاق بشأن الانتخابات والتسوية المرحلية .

إن تحاشي هذه الشعارات سيعزز مقدرتنا على التوصل الى الاتفاق بشأن ترتيبات مرحلية تتصل بالانتخابات والحكم الذاتي . وعند تلك النقطة ، اذا استمرت الجهود التي تستهدف بناء الثقة وتطبيع العلاقات ، ستظهر فرصة جيدة لتحقيق التسوية الطويلة الأمد ، التي طال السعي اليها ، والسلم الحقيقي .

لا توجد حلول سحرية . فعملية السلام في الشرق الأوسط لا تتطلب شجاعة فقط بل تتطلب أيضا صبرا ومثابرة . فوزير الخارجية هنري كيسنجر قام ب ٢٧ زيارة الى دمشق فقط لتامين اتفاق فض الاشتباك . وعلى نفس المنوال ، تحقق السلام مع مصر على مراحل امتدت على مدى خمس سنوات . وعملية السلم ابتدأت باتفاق فض الاشتباك في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، ثم أعقبه الاتفاق المرحلي عام ١٩٧٥ . واتفاقات كامب ديفيد التي وقّع عليها بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ ، أعقبتها معاهدة السلام في عام ١٩٧٩ .

تقوم البرامج السياسية غالبا على مفاهيم الأمن المستمدة من التجربة الماضية والراهنة . إلا أن علاقات الصداقة والسلام الحقيقي يجب أن تطور في عقول البشر . لذلك ، اقترحت اسرائيل محاولة تحقيق ما هو ممكن تحقيقه الآن ، من خلال انتخابات حرة وديمقراطية تؤدي الى فترة حكم ذاتي انتقالية . وخلال هذه الفترة ينبغي لنا جميعا أن نكرس أنفسنا لتوسيع عملية بناء الثقة في المنطقة . ويحدونا الأمل أن تقوم الدينامية والزخم والمفاوضات بما تبقى . والمفاوضات بشأن حل دائم ستعقب ذلك . فجميع التصورات والخيارات والخطط المقترحة لتسوية دائمة يتفق عليها ستناقش حينئذ . وبتغيير المناخ في المنطقة ، قبل وأثناء الفترة الانتقالية ، من مناخ يتسم بالعداء والارهاب والعنف الى مناخ يتسم بالثقة والحوار والسلم ، يمكن التفاوض بشأن حلول دائمة والاتفاق بشأنها .

إن هذا هو أفضل خيار سلمي لشعوب المنطقة . إنه يمكن تحقيقه الآن . إنه في متناول اليد . دعونا نعطيه فرصه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامـــة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) ، المؤرخ في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، أعطي الكلمة الآن لمراقـــب منظمة المؤتمر الاسلامي .

السيد أنسي (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـــة) : أود أن أتقدم اليك بالشكر ياسيادة الرئيس على اعطائي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعيـــة العامة بشأن مسألة هامة جدا لمنظمتنا ، لا سيما في هذا اليوم ، الذي يحتفل به فـــي كل مكان هنا بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

إن قضية فلسطين بالنسبة لمنظمة المؤتمر الاسلامي والامة بأسرها هي لب مشكلـــة الشرق الاوسط ، وفي صلب القضية الفلسطينية قضية القدس الشريف ، التي يشكل استمـــرار تفاقمها تهديدا خطيرا لا لاستقرار المنطقة وحدها ، بل للسلم والامن في العالم بأسره .

إن قضية فلسطين والقدس الشريف هي القضية الرئيسية لمنظمة المؤتمر الاسلامـــي والامة الاسلامية بأسرها لا بسبب عدالتها فقط ، بل لان القدس الشريف أولى القبلتيـــن وثالث أقدس مكان بالنسبة للمسلمين جميعا .

على مر أكثر من أربعة عقود ظلت سياسات العدوان التوسعية التي تنتهجهـــا اسرائيل والقمع الوحشي للشعب الفلسطيني والتحدي الاستفزازي لارادة المجتمع الدولـــي والاستهزاء الصلف بكل معايير القانون الدولي المصدر الوحيد للعنف الذي لا يكبـــح والتوتر والحرب التي لا تتوقف في الشرق الاوسط . والاهداف الوحيدة لهذه السياســـات واضحة كما أنها عقيمة ألا وهي اغتصاب الحقوق الاساسية للفلسطينيين وتصفية القضيـــة الفلسطينية .

إن قضية فلسطين لا تثير قلق الامة الاسلامية أو منظمة العالم الاسلامي فحسب بـــل أنها تثير قلقا أساسيا لدى المجتمع الدولي ، لانها تتضمن بعض المبادئ الاساسيـــة للقانون الدولي ومعايير السلوك التي لا يكن للمجتمع الدولي أن يتعايش بدونها . لـذا يتعين على المجتمع الدولي أن يحارب تلك العقيدة الخطيرة التي يمكن بمقتضاها لأيـــة دولة أن تعتدى علي جيرانها وتحتل أراضيهم بذريعة السعي الى سلم معزز ، وهـــو ما يعادل ـ في الواقع ـ المبدأ القائل بأن القوة هي الحق .

إن الامم المتحدة تتحمل مسؤولية تاريخية وخاصة تجاه شعب فلسطين . فطـــرد الفلسطينيين من ديارهم ومن أراضيهم ، ومعاناتهم وعذابهم الهائلان جاءت كلها نتيجـــة للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة منذ ٤٠ عاما ونيف ، وقد ظل المجتمع الدولـــي لعقود يتجاهل الهوية والتطلع الوطنيين للشعب الفلسطيني ، وينظر الى مأساته علـــى أنها مجرد مسألة لاجئين . وبعد مرور اثنين وعشرين عاما على الاحتلال الاسرائيلي للضفـة الغربية وقطاع غزة صلب عود جيل جديد من الفلسطينيين الذين لم يروا سوى عجرفة قـوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنين الاستعماريين المفرطة . ولا يمكن لاي قدر من الارهـــاب أو التخويف أن يطفئ جذوة التحرر والحرية التي تصبو اليها أرواحهم الفتية . ومـــن ثم ، قام الفلسطينيون ، في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، برمي أول حجر على جبـــروت قوات الاحتلال الاسرائيلية المدججة بالسلاح ، وهكذا هزت الانتفاضة المجيدة ـ أخيـــرا ـ ضمير المجتمع الدولي .

إن الانتفاضة الفلسطينية الشجاعة في أرض فلسطين المحتلة تقترب الآن من بداية عامها الثالث وقد سقط خلالها بشرف وكرامة أكثر من ألف شهيد فلسطيني .

لقد عززت القيادة السياسية للشعب الفلسطيني الانتفاضة بالاعلان التاريخي للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في الجزائر العاصمة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وذلك الاعلان الذي أعلن ميلاد الدولة الفلسطينية ، وهو ما يشكل معلما بارزا في السعي الى الحل السلمي لمشكلة الشرق الأوسط . إن تأكيد المجلس الوطني الفلسطيني لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقبول كل القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين لهو دليل واضح على التزام الفلسطينيين بتحقيق سلم عادل ودائم . إن المقرر التاريخي الذي اتخذ في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني ورسالة السلم التي قدمها السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى الجمعية العامة في اجتماعها بجنيف في عام ١٩٨٨ ، قد قوبلا - حقا - باستحسان عالمي من قبل المجتمع الدولي . ومنذ ذلك الحين ضاعف الرئيس عرفات - بشجاعة وحكمة جديرتين بالإعجاب - مبادرات السلم التي تعد دليلا لا يدحض على الرغبات السلمية لمنظمة التحرير الفلسطينية . إن رد الفعل العالمي لتلك المبادرات الفلسطينية كان ايجابيا للغاية . وفي هذا السياق ، رحب العالم الاسلامي بما قررته الولايات المتحدة الأمريكية من البدء في مناقشات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، رغما عن أن ذلك الحوار لم يحرز تقدما كبيرا بسبب بعض أوجه التردد من جانب الولايات المتحدة .

أود أن أحيط الجمعية علما بأن الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي ، الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، قد حيا الانتفاضة المباركة وأعاد تأكيد تأييده الكامل لها .

لقد ندد ذلك الاجتماع بالسياسات والممارسات الاسرائيلية الرامية الى استمرار الاحتلال وتصفية الانتفاضة ، التي أسفرت عن استشهاد أكثر من ألف فلسطيني وجرح واعتقال عشرات الآلاف بالاضافة الى عمليات الترحيل وتدمير الممتلكات الفلسطينية .

كما أكد الاجتماع من جديد أن القضية الفلسطينية هي لب صراع الشرق الأوســـط . ولا يمكن تحقيق سلم عادل وشامل ما لم تسوّ القضية الفلسطينية على أساس الانسحـــاب الفوري التام وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة منذ عـــام ١٩٦٧ ، وكذلك دون تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلـــة للتصرف بما فيها الحق في العودة وفي تقرير المصير وفي اقامة دولة فلسطينية مستقلة على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، على أن تكـــون القدس الشريف عاصمة لها .

لقد طالب الاجتماع بالانعقاد السريع للمؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشـــرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ، برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة أعضـــاء مجلس الأمن الدائمين وكل الأطراف المعنية في الصراع ، بما فيها منظمة التحريـــر الفلسطينية ، على قدم المساواة .

وقبل أن اختتم بياني أود أن أعرب عن تقدير منظمة المؤتمر الاسلامي وامتنانهـا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لما قدمته مـن إسهام للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني بالقيادة القديرة والحكيمة لرئيستهـــا . ويعد تقريرها الأخير المعروض علينا خير دليل على ذلك .

لقد بيّن التاريخ أن العدوان والسيطرة واستخدام القوة لم تنجح قط في قمـــع تطلعات الشعوب ومطالبها المشروعة بالاستقلال وتقرير المصير . والنضال العـــادل المشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لتحقيق تلك الأهداف النبيلة ليس استثناء مـــن ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأعطي الكلمة الآن للوفـــود التي طلبتها لممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكّر الجمعية بأنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصـــر البيانات التي تدلي بها الوفود ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية ، ويجب أن تدلي بها من مقاعدها ؟

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : لقد بات واضحا لنـــا جميعا أن ممثل الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة قد فقد كل قدرة على رؤية معطيـات الواقع . وانني لا أعتزم بكل تأكيد اضفاء أية أهمية على مغالطاته المتكررة وذلـــك بالرد عليها . بيد أن هناك بعض النقاط التي أوردها في ثرثرته منذ قليل والتـــي تتطلب وضعها في اطارها الصحيح .

وسوف أحاول أن أفعل ذلك بشكل مبسط ، لكي يفهمها البسطاء أمثال ممثـــل الصهيونية العالمية في هذه القاعة . والذي أثبت لنا البارحة عدم قدرته على فهـــم أبسط الأمور الاجرائية . فكيف به وهو يتنطع في الحديث عن أمور تتعلق بالسلم والأمـــن الدوليين ؟

أولا ، تطرق في ثرثرته منذ قليل الى الديمقراطية ، وادّعى أن الكيان الـــذي يمثله يشكل أقلية ديمقراطية في الشرق الأوسط . وأود فقط أن استرعي انتباهكم الـــى المقال الذي كتبه السيد جون برينكلي في صحيفة نيويورك تايمز يوم ٢١ تشرين الثانـي/ نوفمبر ١٩٨٩ ، لتقفوا بنفسكم على خصائص هذه الديمقراطية التي يدعيها لنفسه هـــذا الممثل . وستجدون أن هذه الديمقراطية المزيفة تعمل بدون وجود القوانين التي تمنـــح المستوطنين في فلسطين المحتلة أبسط الحقوق الانسانية والتي تحرم التمييز على أســـاس الجنس والدين ، وتضمن حرية التعبير والمساواة التامة لجميع هؤلاء المستوطنين أمـــام القانون . وستجدون أيضا حالة فريدة لديمقراطية تعمل بدون دستور .

ثانيا ، لقد تطرق ثانية الى القرار ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الذي وصم بحق الصهيونية بالعنصرية . هذا القرار جاء بعد التحدي الذي واجهته الشرعية الدولية لدى النموذجين العنصريين في تل أبيب وبريتوريا اللذين رفضا الانصياع لقرارات الأمم المتحدة التي طالبت بالقضاء على جميع أشكال التمييز . إن هذا القرار لم يكن إلا إحساسا دوليا مشتركا لتعاظم الخطر إزاء التحالف الآثم والمشبوه بين الكيان الصهيوني ونظام الفصل العنصري في افريقيا وممارساتهما غير الإنسانية . ويكفي أن أذكركم يومها كيف قام ممثل الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة ، في هذه القاعة ، بتمزيق هذا القرار أمام نظر جميع الوفود ، لتقفوا على هذه العقلية القذرة التي يتمتع بها هؤلاء العنصريون .

ثالثا ، تطرق في ثرثرته الى السلام وبالطبع وفق المنظور الصهيوني العدواني . نحن نؤكد منذ سنوات إننا مع السلام ونريد تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة يستند الى قرارات الأمم المتحدة التي أيدناها وأيدها المجتمع الدولي . وإن أي حديث آخر عن السلام في غير هذا الاتجاه ليس أكثر من تضليل للرأي العام العالمي وخداع للمجتمع الدولي .

لقد أثبت التاريخ بشكل قاطع أن الصهيونية حركة عنصرية توسعية لم تقنع بما حصلت عليه من زرع كيان طفيلي لها في فلسطين على حساب حقوق شعبها الأصلي وبالحدود غير الشرعية التي رسمتها لها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ . بل زادت هذه الحركة العنصرية رقعة توسعها على حساب الأرض العربية أيضا في عدوان ١٩٤٨ غير مكترثة بالهدنة التي أقرها مجلس الأمن الدولي ولا بقرارات المنظمة الدولية وميثاقها . ووسعت هذه الحركة نفسها أيضا في عام ١٩٥٢ والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وبلغ التوسع الصهيوني ذروته في عدوان حزيران/يونيه ١٩٦٧ وبضم القدس والجولان وإقامة المستوطنات الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة واحتلال جزء كبير من لبنان كذلك . إن الكيان الصهيوني لايزال على موقفه الابتزازي المعروف والتقليدي وهو لايزال يصر على تمسكه بأطماعه المعلنة في التوسع والامتداد على حساب الأمة العربية بهدف إقامة دولته الخرافية من النيل الى الفرات . إن حديث هذا الممثل العنصري عن السلام هو ضرب من الخداع لن ينطلي على أحد .

السيد حسيني (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ممثل قاعدة الإرهاب الصهيونية التي تحتل فلسطين ، لكي يخفي خداعها كالعادة ، كذب وادعى ادعاءات ليس لها أساس على بلدان الشرق الأوسط ، بما فيها بلدي . وهذه الأكاذيب لا تدهشنا بطبيعة الحال . فهذا أسلوب الصهاينة المألوف . إنني أنكر إنكارا قاطعا كل هذه الادعاءات البشعة .

وكما قلت بالأمس عند ممارستي لحق الرد على الممثل الصهيوني ، فاقتناعنا هو أن القاعدة الصهيونية خلقت بالقوة والإرهاب وأن مجرد وجودها في المنطقة غير شرعي . فهي دولة غير مشروعة تحاول الحصول على لقب الدولة عن طريق أنشطتها غير المشروعة . وهذا بطبيعة الحال مستحيل لأنهم يعملون ضد إرادة الشعب الفلسطيني وضد المسلمين في جميع أنحاء العالم . وأؤكد لهم أنهم لن يحققوا هدفهم الخسيس .

يدرك الممثلون أن النظام الصهيوني يمارس الاحتلال لمدة أربعة عقود ويتبع سياسات وحشية ويسلك سلوكا همجيا إزاء سكان فلسطين . ويجب على جميع الممثلين أن يتذكروا الجرائم التي ارتكبها اللاكيان الصهيوني في مخيمي صبرا وشاتيلا وما يرتكبه الآن في بيت ساحور . إن نفس المجرمين يرتكبون نفس الجرائم .

إن موقفنا من قضية فلسطين معروف . فقد أيدنا دائما الكفاح البطولي العادل للشعب الفلسطيني والمناضلين الفلسطينيين المسلمين من أجل ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة في أرض فلسطين برمتها . ولا نعترف بأية دولة غير فلسطينية في أرض فلسطين المقدسة .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المقصود بحق الرد أن يستخدمه ممثلو الدول التي يهاجمها متكلمون سابقون . ولما لم أكن قد طعنت في أمانة أية دولة عضو بل دعوت فقط الى حل الصراع العربي الاسرائيلي بالطرق السلمية فإنني لا أجد ما يبرر ممارسة ممثلي سوريا وإيران لحقهما في الرد إلا إذا كانا يعنيان ببيانيهما إعلان معارضتهما ، من ناحية المبدأ ، للحل السلمي للصراعات . وحقيقة الأمر أن ممثل إيران طالب بصراحة بتصفية اسرائيل .

إن هذه الانفعالات المحمومة ، التي لا تسمى فيها اسرائيل حتى بإسمها ، لا طائل من ورائها سوى أنها تظهر طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي بوجه عام . ومرة أخرى تدعو اسرائيل الى السلم وهذا سبب كاف كي يهاجمها جيرانها العرب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية ، الذي يرغب في الكلام مرة ثانية ممارسة لحق الرد .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : سأوجز للغاية . حيث أن ممثل الكيان العنصري الصهيوني في فلسطين المحتلة تكلم عن السلم من المنظور الصهيوني للسلم ، فإنني أود أن أبيِّن للجمعية العامة مفهومنا للسلم . إن من يلتمس السلم ينبغي أن يقف على عناصره ...

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل اسرائيل في نقطة نظام .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للبلدان في الأمم المتحدة أسماء . واسرائيل لا يضيرها على الإطلاق أن توصف بالصهيونية . فهذا من دواعي فخرنا الشديد . والاعضاء يعرفون أن الصهيونية هي إحدى حركات التحرر التي يحق لأي بلد أن يفخر بها . ولكني لم أسم باسمي ، واعتقد انه ينبغي للرئيس أن يعلن بصورة قاطعة أن للبلدان في الأمم المتحدة أسماء ، وأنه ينبغي تسميتها بأسمائها لا أن يطلق عليها ، كيانات . وأنا ، أيضا ، أستطيع أن ألجأ لمثل هذه الأمور ، كأن أسمي الجمهورية العربية السورية كيانا ارهابيا ، ولكني أفضل أن لا أفعل ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أحيط علما بالطلب الاسرائيلي ، وأطلب الى ممثل الجمهورية العربية السورية أن يستجيب لذلك .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : لن أرد على ادعاء ممثل الكيان الصهيوني الذي قاطعني بحجة نقطة نظام . والسبب بسيط ، سيدي الرئيس ، وهو احترامي لكم بوجه خاص ، خاصة وأنكم أوضحتم له ...

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة ، مرة أخرى ، لممثل اسرائيل في نقطة نظام .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، إن كنت على صواب فيما فهمت ، فقد طلبتم لتوكم من ممثل الجمهورية العربية السورية أن يستخدم الأسماء الصحيحة للدول جريا على المتبع في الأمم المتحدة . وهو لم يفعل . لقد تجاهل طلبكم .

علقت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥ واستؤنفت الساعة ٢٠/٠٦

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشير الى ما قلته لتوي . ويؤسفني أن ممثل اسرائيل ارتأى أن يقاطع المناقشة مرة أخرى . وفي اعتقادي أن الوفود على بيِّنة من الممارسة المتبعة في الامم المتحدة فيما يتعلق بأسماء الدول . وكيما تكون المناقشة موضوعية أتعشم ألا تتعرض لمقاطعة أخرى . وأطلب الى ممثل الجمهورية العربية السورية أن يواصل كلمته .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : مرة ثانية أود أن أؤكد لكم ، سيدي الرئيس ، أنه احتراما لكم لا أود أن أعلق على النقاط النظامية التي ادعى ممثل الكيان الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة أنه محق بها . وإنني لن أرد ، احتراما مني لكم سيدي الرئيس وللحاضرين في هذه الجلسة .

أستأذنكم في أن أتابع قراءة بياني لأعرض وجهة نظر بلادي من مفهوم السلم الذي يخالف تماما المفهوم الصهيوني العنصري الذي رفضناه وسنرفضه لأنه لا يقوم على مبادئ العدل والحق ولا يعيد الحقوق والأرض المغتصبة .

إن من يرغب في السلام يبحث عن عوامله . ومن يرغب في تحقيق السلام يسعى الى توفير عوامل السلام . وليس من بين عوامل السلام التوسع والدمار وإنكار حقوق الشعوب . إن للسلام عوامله الموضوعية : إن تحققت تحقق ، وإلا ، فإن الكلام عن السلام سيظل مفتقرا الى إمكانية تحقيقه . ويصبح هذا الكلام ضربا من الخداع والتضليل . وفي طليعة هذه العوامل الموضوعية زوال العدوان بكل أشكاله والالتزام بميثاق الامم المتحدة والشرائع الدولية . إن التطورات ...

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضت مدة الدقائق الخمس المخصصة لكم . وقد طلب ممثلون آخرون الكلمة ممارسة لحق الرد .

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي يرغب في التكلم مرة ثانية ممارسة لحق الرد .

السيد حسيني (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نعتقد أن وجود النظام العنصري السرطاني يتعارض مع السلم في منطقتنا . فالسبب الرئيسي في اضطراب المنطقة وعدم استقرارها هو وجود المحتلين الصهاينة . هذا هو السبب الرئيسي . إن ذلك النظام الذي أقيم باستخدام القوة ، والذي أرسل آلاف الفلسطينيين الى مخيمات اللاجئين يطلب السلم الآن . وقد يستحضر هذا الى أذهاننا بسهولة موقفا يقتحم فيه لص منزلا ثم يقول "حسنا ، فلنتقاسم الملكية" . هذا ، على وجه الدقة ، هو منطق ممثلي اللاكيان الصهيوني . وفي رأيي أن القاعدة الصهيونية تشكل خطرا على السلم والامن ليس في الشرق الاوسط فحسب بل وفي العالم أجمع . وكما قلت أيضا ، فإننا نرى أنه لن تتسنى إعادة السلم الى الشرق الاوسط إلاّ بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في أن يقيم دولته المستقلة على أرض فلسطين بأكملها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل اسرائيل الذي يرغب في التكلم مرة ثانية ممارسة لحق الرد .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أكرر فقط انكم استمعتم سيدي الرئيس لممثل إيران . وقد دعا لتوه الى تصفية دولة اسرائيل لإقامة دولة أخرى على أرض فلسطين بأكملها ، وهذا بإيجاز ، ما لدينا في الشرق الاوسط . هذا هو الصراع . نحن ندعو الى السلم ؛ وهم ينادون بالتصفية .

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٠